أفضل أن أموت
وألا أعود للخرطوم

اللاجئون السودانيون في مصر ضحايا الانتهاكات الجنسيـــــة
والحق في التعافي والإنصاف والمساندة فى دولة اللجوء

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

المحـــــتويات

مقدمـــــة 2

منهجـــية التقـــرير 5

نبـــذه موجـــزة عن الأزمـــة فى الســـودان 6

القسم الأول: أحداث ما قبل اللجوء إلى مصر

الانتهاكات الجنسية كسلاح إجرامى خلال الحرب 8

الانتهاكات الجنسية فى سياق الحرب فى السودان

السياق الاجتماعى والاقتصادي

أفضل أن أموت على أن أعود إلى الخرطوم "اغتصاب الرجال"

المجتمع الدولى ودوره

الأثر طويل المدى على المجتمع السودانى

الجريمة العابرة للحدود.. شهـــادات الضحـــــايا الصـــادمـــة 12

الشهادة الأولى: أطفال وفتيات ينجبن أطفال نتيجة إغتصابهن

الشهادة الثانية: الطفلة التى أصبحت أما بلا وطن أو مساندة

الشهادة الثالثة: اغتصاب وملاحقة للضحايا حتى دولة اللجوء بقلب القاهرة

الشهادة الرابعة: وقائع ما حدث للطفلة "ن"

الشهادة الخامسة: الجيش السودانى متورط فى جرائم اغتصاب رجال وتصويرهم

الشهادة السادسة: أفضل الموت على العودة إلى الخرطوم

الشهادة السابعة: ممرضتان اختطفا من المشفى واغتصبا والتقيا وقت توثيق شهاداتهم فى مصر

القسم الثانى: أوضاع الضحايا فى مصر

أوضاع الضحايا بعد الوصول إلى مصر ،، بين الخوف والخذلان 26

رحلة اللجوء إلى مصر .. التحديات التى يواجهها الناجون بعد الفرار

الخذلان المزدوج: بين صمت المؤسسات وقسوة الواقع

النساء فى قلب العاصفة

أوضاع معيشية غير إنسانية

تهديد دائم بالترحيل والخوف من الأمن

دور غائب للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

غياب الحماية فى دولة اللجوء 27

الحماية القانونية والإنسانية

هشاشة قانونية فى بيئة غير حامية

فجوة القانون والتطبيق: تشريعات غائبة ومسؤوليات متنصل منها

أثر غياب الحماية والدعم فى مصر على اللاجئات الناجيات من الانتهاكات الجنسية

قيود الحدود: قرارات إدارية تقطع طريق الهروب

شهادات تفضح تقاعس الشرطة عن حماية اللاجئين

عنصرية وتمييز: اللاجئون الأفارقة هدف للتجاهل والخذلان

امتداد النزاع إلى مصر: تهديد اللاجئين داخل الدولة المضيفة

الخوف من الترحيل والإستيقاف الأمنى: تهديد يومى للاجئين السودانيين

الحاجة لإصلاحات عاجلة

نتائج نفسية مروعة 34

التأثيرات النفسية والاجتماعية للانتهاكات الجنسية على الضحايا

الانتهاك الجنسى وآثاره النفسية: فهم علمى مبسط لأثره العميق

أعراض نفسية شائعة لدى الناجين

غياب العدالة والمحاسبة: آثار على الضحايا

القسم الثالث

تحليل جوانب حقوق الإنسان والقوانين الدولية المتعلقة بالانتهاكات الجنسية

القوانين والنصوص الدولية 37

اتفاقيات جنيف والقانون الدولى الإنسانى

المحكمة الجنائية الدولية (ICC)

إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء (1993)

العدالة المؤجلة .. سبل جبر الضرر أمام فظائع العنف الجنسى 38

العدالة الجنائية: تحديات وآليات محاسبة مرتكبى الانتهاكات الجنسية فى النزاعات المسلحة

هل يمكن للضحايا الحصول على محاكمات عادلة؟

الآليات الممكنة لتحقيق العدالة فى الانتهاكات الجنسية أثناء النزاعات

نماذج دولية بارزة

العدالة والمصالحة: العدالة الانتقالية وتطلعات ضحايا الانتهاكات الجنسية 41

تطلعات الضحايا: ما الذي يريده من تعرضوا لانتهاكات جنسية؟

توصيات المنظمات الدولية

العدالة ليست مستحيلة لكنها تتطلب إرادة

التوصيات 43

مقدمـــــة

يتقدم برنامج حقوق اللاجئين والمهاجرين فى المفوضية المصرية للحقوق والحريات فى مستهل هذا التقرير بتحية واجبة ومستحقة إلى الضحايا والشهود الذين شاركوا فى عملية التوثيق، تقديرا لشجاعتهم وصمودهم، أولا، فى مواجهة المعتدين تحت ظروف بالغة القسوة والألم، وثانيا، فى اتخاذهم خطوة التقدم للإدلاء بشهاداتهم وتوثيق الانتهاكات التى تعرضوا لها.

تتضمن هذه الشهادات، إلى جانب شهادات أخرى، ما جرى توثيقه خلال فترة امتدت من مايو 2023 حتى ديسمبر 2024، وذلك بعد الحصول على موافقة الضحايا الكاملة، مع الالتزام التام بقواعد حماية الخصوصية وسرية البيانات. وقد تم استخدام أسماء مستعارة ورموز لحجب الهويات ومواقع السكن، بما يضمن أمن وسلامة الشهود.

وعلى وقع الحرب الدامية فى السودان، فر آلاف المدنيين بحثا عن الأمان، تاركين خلفهم منازلهم وذكرياتهم، حاملين فقط جراحهم العميقة. وقد جاءت إلى مصر موجات متتالية من اللاجئين السودانيين، من بينهم نساء وفتيات ورجال تعرضوا لانتهاكات جنسية مروعة استخدمت كسلاح للإذلال خلال النزاع.

غير أن رحلة الألم لم تنته عند حدود اللجوء، فالكثير منهم وجدوا أنفسهم يواجهون واقعا قاسيا فى بلد اللجوء، حيث يعيشون اليوم فى ظل نقص الخدمات والدعم، وانعدام الحماية، وتراجع الاستجابة الدولية، وسط بيئة تفتقر إلى التعاطف والقبول المجتمعى.

ورغم امتلاك أغلبهم وثائق لجوء صادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن كثيرين يعيشون مهددين بالاحتجاز التعسفى أو الترحيل القسري، سواء عبر قرارات أمنية أو أحكام قضائية قائمة على مخالفات إقامة شكلية. وغالبا ما تطول فترة الاحتجاز لشهور، إلى أن يجبر البعض على العودة إلى السودان يأسا من تحسن أوضاعهم فى مصر، أو بسبب عجزهم عن توفير المأوى والغذاء.

كما أن طول فترة انتظار إقامة بطاقات اللجوء للحاصلين على الرقم المرجعى، التى قد تمتد من عام إلى عامين يحرم الآلاف من الحصول على الإقامة القانونية والخدمات الأساسية، ويجعلهم عرضة للابتزاز والخوف الدائم من التوقيف.

وفى ظل تراجع التمويلات الدولية، تأثرت برامج الدعم النفسى والاجتماعى التى تقدمها المفوضية وشركاؤها، وتوقفت بعض المبادرات المجتمعية عن العمل لعدم توافر الموارد. وترافق ذلك مع قرار حديث يفرض على اللاجئ الحصول على تصريح بالعمل مقابل رسوم مالية، وهو إجراء يبدو منصفا شكليا لكنه غير واقعى فى ظل انكماش سوق العمل، وانتشار البطالة، وصعوبة اندماج اللاجئين فى بيئة اقتصادية مأزومة.

أما المدارس المجتمعية التى أُنشئت لخدمة أطفال اللاجئين، فتعانى من تضييق متزايد، سواء عبر الغلق أو عدم منح التراخيص، فضلاً عن افتقارها للدعم والتطوير، ما يفاقم عزل الأطفال ويمنعهم من الاندماج فى المجتمع المضيف.

وبالتوازي مع ذلك، تصاعدت موجات خطاب الكراهية والعنصرية ضد اللاجئين الأفارقة، خصوصا مع اشتداد الأزمة الاقتصادية فى مصر، إذ تحمل فئات من الرأي العام اللاجئين مسئولية ارتفاع الأسعار وتدهور الأوضاع، فى انعكاس مباشر لغياب خطاب إعلامى وإنسانى منصف، هذا المناخ يولد مزيدا من التهميش والعزلة، ويقوض أي فرص حقيقية للتعافى والاندماج.

وسط هذه الظروف، نظمت السلطات المصرية عن طريق الهيئة القومية لسكك حديد مصر ما يعرف بـ"رحلات العودة الطوعية" إلى السودان، إذ تسير القطارات من القاهرة إلى أسوان ومنها إلى معبر السد العالى، ضمن مبادرة رسمية تعلن أنها اختيارية. وتستمر هذه الرحلات بانتظام فحتى الآن تم تسيير الرحلة الثانية والثلاثين، وأعادت هذه الرحلات ما بين عشرين إلى ثلاثين ألف سودانى، وهى مجانية ومدعومة خصيصا لما قالت الحكومة أنه "عودة الطوعية"

إلا أن الشهادات الميدانية التى وثقها التقرير تكشف أن كثيرا من العائدين لم يكونوا راغبين حقا فى العودة، بل اضطروا إليها تحت وطأة الفقر، أو بعد تهديدهم بالاحتجاز، أو بعد أن فقدوا الأمل فى البقاء بكرامة داخل مصر، حيث يطل السؤال الجوهري يظل مطروحا: ما الذي يدفع هؤلاء إلى العودة فى ظل هذه الظروف؟ فالأخبار تتوالى يوميا عن المذابح ضد المدنيين فى الفاشر، وعن الدمار الواسع فى العاصمة، وأعمال الانتقام والقتل التى تطال المدنيين والنساء والأطفال، إلى جانب المجاعة التى تضرب عدة أقاليم!!

أما الضحايا الذين تعرضوا للاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية، فإن خيار العودة غير مطروح أصلا بالنسبة إليهم، إذ تعنى العودة إلى مناطق النزاع الموت المحقق أو الانتقام، ويعيش هؤلاء اليوم فى أوضاع إنسانية ونفسية بالغة الصعوبة، مثقلين بصدمات الحرب والانتهاك، محرومين من فرص العلاج النفسى أو الدعم الاجتماعى، فى وقت يزداد فيه الشعور بالعزلة والخوف من الملاحقة أو الترحيل.

يهدف هذا التقرير إلى توثيق معاناتهم وشهاداتهم، وإبراز الأثر المزدوج للحرب واللجوء، وكيف تتحول رحلة النجاة إلى معركة يومية للبقاء. كما يسعى إلى تذكير المجتمع الدولى والحكومة المصرية بمسؤولياتهما القانونية والإنسانية تجاه اللاجئين والناجين من الانتهاكات الجنسية، ويدعو إلى تخفيف الصعوبات أمامهم، وتوسيع مظلة الحماية، واستعادة روح التضامن الإنسانى التى طالما ميزت الشعب المصري.

يستعرض التقرير شهادات موثقة من ضحايا مقيمين فى مصر تعرضوا لاعتداءات جنسية مؤلمة، ويرصد التوثيق حالتهم الحالية ومخاوفهم وكيف يتعايشون مع ما حدث لهم وهل يستقبلون أي نوع من الدعم، يهدف بذلك التقرير إلى إدراك أن حماية اللاجئين ليست منة، بل التزام أخلاقى وقانونى، وفق الالتزامات والمعاهدات الدولية التى صدقت عليها مصر وأصبحت طرفا فيها.

وهو أيضا التزام إنسانى تجاه شعب يتقاسم مع المصريين الكثير من الروابط، هؤلاء القادمون المنهكون من جحيم الحرب لا يحتاجون سوى فرصة للحياة بكرامة وأمان، ودعم حقيقى يمكنهم من التعافى واستعادة إنسانيتهم المهدورة.

يتناول التقرير ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: يتناول الأحداث السابقة للجوء إلى مصر، موضحا كيف تستخدم الانتهاكات الجنسية كسلاح إجرامى خلال الحرب فى السودان، وما يترتب عليها من آثار بعيدة المدى على المجتمع السودانى. كما يعرض هذا القسم شهادات صادمة لسبع حالات موثقة من الضحايا.

القسم الثانى: يسلط الضوء على أوضاع الضحايا بعد وصولهم إلى مصر، متتبعًا رحلة اللجوء والتحديات اليومية التى يواجهونها، وشعورهم بالخذلان من صمت المؤسسات، وقسوة الواقع، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال. تكشف الشهادات عن أوضاع معيشية غير إنسانية، وتهديد دائم بالترحيل، وخوف من الأجهزة الأمنية، مع غياب دور فاعل للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وانعدام الحماية القانونية والإنسانية. كما يتناول القسم الفجوات القانونية، والتمييز ضد اللاجئين الأفارقة، وامتداد آثار النزاع إلى داخل مصر، إضافة إلى الآثار النفسية المدمرة الناتجة عن الانتهاكات الجنسية وغياب العدالة والمساءلة.

القسم الثالث: يقدم تحليلا لحقوق الإنسان والقوانين الدولية ذات الصلة بالانتهاكات الجنسية فى النزاعات، مستعرضا اتفاقيات جنيف والقانون الدولى الإنسانى، ودور المحكمة الجنائية الدولية، والتحديات التى تواجه محاسبة مرتكبى هذه الجرائم، كما يناقش إمكانية حصول الضحايا على محاكمات عادلة أسوة بتجارب دولية سابقة، ويختتم بعرض تطلعات الضحايا واللاجئين فى مصر، وأهم التوصيات الموجهة إلى المنظمات الدولية، والحكومة المصرية، والمجتمع الدولى.

الهدف من هذا التقرير

تسليط الضوء على قدر ما تعرض له اللاجئون السودانيون قبل اللجوء إلى مصر، ومن ثم تقدير حالتهم الصعبة، التى تستوجب الدعم النفسى والاجتماعى والصحى.

والتعريف بخطورة ترحيل أي من هؤلاء الضحايا إلى دولة الموطن حيث الوضع ما زال خطرا وقد يصل فى بعض الحالات إلى الموت عند العودة إلى السودان، سواء من القبائل والعائلات أو من أطراف الصراع المسلح.

التوصية بتقديم الدعم والمساندة لهم من المجتمع المصري المضيف والجهات الدولية والمحلية.
وفى النهاية التعريف بإمكانية حدوث العدالة وفق القانون الدولى والإنسانى بمحاكمة من ارتكبوا تلك الجرائم.

كما حرصت المفوضية على استخدام لغة تراعى حساسية الموضوع، وتجنبت – قدر الإمكان – تضمين بعض الأوصاف والتفاصيل القاسية الواردة فى الشهادات، وذلك حفاظا على مشاعر القراء، دون الإخلال بجوهر المعلومات أو سياقها.

وتواصل المفوضية المصرية دعوتها لمن تعرضوا لانتهاكات مماثلة إلى التقدم للإدلاء بشهاداتهم، من أجل توثيق هذه الجرائم، وضمان عدم إفلات الجناة على أمل أن يأتى يوم تتحقق فيه العدالة بمحاسبة مرتكبى تلك الجرائم أمام القانون، كما تدعو المفوضية المجتمعين المحلى والدولى إلى

تقديم كل سبل الدعم والمساندة الممكنة لهؤلاء الضحايا، ومراعاة ظروفهم فى دولة اللجوء وتقديم كل الدعم الممكن لهم فى مصر.

منهجية التقرير

يعتمد هذا التقرير على منهجية متعددة المصادر، تتضمن التوثيق الميدانى، التحليل القانونى، والاستناد إلى مراجع دولية موثوقة، وذلك لضمان دقة المعلومات وسلامتها، مع احترام المبادئ الأخلاقية فى التوثيق الحقوقى

التحقيق الميدانى والتوثيق

تم جمع الشهادات من ناجين وضحايا بشكل مباشر، من خلال مقابلات فردية مع 20 حالة، امتدت على مدار عام ونصف (مايو 2023 – ديسمبر 2024). فقط 7 حالات من الضحايا وافقوا على استخدام شهاداتهم ونشرها من خلال هذا التقرير، بينما عدد 13 من الشهود تحفظوا على نشر قصصهم، بسبب مخاوف جدية من امكانية تعرف أحد على هوياتهم من العائلة أو القبيلة ومن ثم التعرض للأذى بسبب الوصمة والعار، أو الإنتقام من أي من الأطراف المتحاربة فى حال معرفة مكان الضحية، واستخدمت شهاداتهم فقط فى التحليل وفى إثراء التقرير بالمعلومات حول الوضع بعد اللجوء ومدى الدعم الذي يحصل عليه الضحايا، روعى فى المقابلات توفير بيئة آمنة وداعمة للضحايا، وضمان الموافقة المسبقة على الإدلاء بالمعلومات، كما شملت عملية التوثيق متابعة متواصلة للتقارير الإخبارية والحقوقية ذات الصلة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع خبراء فى الشأن الحقوقى والإنسانى.

الاعتماد على تقارير دولية موثوقة

استند التقرير إلى تقارير ومراجع صادرة عن منظمات دولية ذات مصداقية، مثل: منظمة هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، وبعض المصادر الأخرى ذات المصداقية المهنية المعروفة، وقد ساهمت هذه المصادر فى توثيق الانتهاكات الجنسية المرتكبة فى السودان، وتحليل آثارها على الضحايا والمجتمع المدنى.

التحليل القانونى

يتضمن التقرير تحليلا لمدى انتهاك هذه الجرائم لقوانين حقوق الإنسان الدولية، بما فى ذلك:

- اتفاقيات جنيف، خاصة المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة
- النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية وولايتها القضائية على تلك الجرائم
- السوابق القضائية الدولية فى ما يخص الجرائم الجنسية أثناء الحروب والنزاعات

يهدف هذا التحليل إلى توضيح الإطار القانونى الذي يجرم هذه الانتهاكات، ويحمل مرتكبيها المسؤولية الجنائية الدولية.

https://www.omct.org/en/resources/statements/sudan

الخصوصية وسرية البيانات

أولى التقرير أهمية قصوى لحماية خصوصية الضحايا، فتم استخدام رموز بديلة لحجب الهوية ومواقع السكن، وغنى عن البيان بأن الرموز الدالة على أسماء الضحايا وأماكنهم هى بيانات مستعارة، مع مراجعة الفقرات الخاصة بكل شهادة من قبل أصحابها والحصول على موافقتهم الصريحة على النشر، بما يضمن عدم تعريضهم لأي خطر محتمل، كما حرص الفريق على استخدام لغة تراعى حساسية الموضوع وتجنب التفاصيل الصادمة إلا بما يخدم توثيق الانتهاك دون الإخلال بسياقه.

التوثيق البصري

استخدم التقرير مواد بصرية داعمة، مثل الصور والخرائط عند الإمكان، لتعزيز الفهم والسياق، مع مراعاة عدم تضمين أي محتوى بصري قد يسبب ضررا أو انتهاكا لخصوصية الضحايا

نبـــــذه موجـــــزة عن الأزمـــــة في الســــــودان

يُعد السودان واحداً من أكثر الدول الإفريقية التى عانت من الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة منذ استقلاله عن الاستعمار البريطانى والحكم المصري عام 1956. وقد تميّز التاريخ السياسى للسودان بعدم الاستقرار، والانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية المتكررة، والتى نشأت أساساً نتيجة لتباينات عرقية، ودينية، وثقافية، إلى جانب التهميش الاقتصادي والسياسى للمناطق الطرفية.

بدأت أولى مراحل النزاع المسلح فى السودان فى جنوب البلاد، حيث اندلع صراع طويل بين الحكومة المركزية فى الخرطوم والمتمردين الجنوبيين، الذين طالبوا بالحكم الذاتى والتنمية المتوازنة. انتهت هذه الحرب باتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) عام 2005، والتى مهّدت الطريق لانفصال جنوب السودان فى عام 2011، بعد استفتاء شعبى، لكن التوترات لم تنتهِ بانفصال الجنوب، بل تصاعدت فى مناطق أخرى مثل دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق. وقد نتجت هذه النزاعات عن شعور سكان تلك المناطق بالتهميش المستمر، مما دفع إلى ظهور حركات مسلحة مثل حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان، التى خاضت مواجهات عنيفة مع القوات الحكومية، وأسفرت عن أزمة إنسانية كبيرة .

فى أبريل 2019، أطاحت ثورة شعبية بنظام عمر البشير بعد ثلاثين عاماً من الحكم، ليبدأ السودان مرحلة انتقالية بقيادة مجلس سيادي مدنى-عسكري مشترك. غير أن الخلافات بين المكونين العسكري والمدنى، إلى جانب تدخلات إقليمية ودولية، أضعفت عملية الانتقال الديمقراطى، والتى انهارت فعلياً بانقلاب عسكري فى أكتوبر 2021 بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان.

وفى أبريل 2023، اندلعت الحرب بين الجيش السودانى وقوات الدعم السريع، نتيجة لصراع نفوذ داخلى وفشل فى دمج قوات الدعم السريع فى الجيش النظامى وفقاً للاتفاق الإطاري. هذا الصراع أدى إلى حرب مدمّرة، خصوصاً فى الخرطوم ودارفور، ما أسفر عن سقوط آلاف الضحايا ونزوح الملايين، وسط وضع إنسانى كارثى وصفته الأمم المتحدة بأنه من أسوأ الأزمات الإنسانية فى العالم.

البداية وأسباب التصعيد الأخير

الحرب الحالية فى السودان، التى نشبت بين الجيش السودانى وقوات الدعم السريع، قد تسببت فى تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كبير. واحدة من أبرز جوانب هذه الحرب هى الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التى ارتكبها الطرفان، والتى تشمل العديد من الجرائم، منها الانتهاكات الجنسية.

بدأت الحرب فى أبريل 2023 بسبب تصاعد التوترات بين الجيش السودانى وقوات الدعم السريع. وفى ظل الفوضى التى سادت، أصبحت المدنيين فى الخرطوم وغيرها من المناطق فى السودان ضحايا مباشرون. وفى هذا السياق، انتشرت التقارير حول انتهاكات جنسية واسعة من قبل أطراف النزاع.

القسم الأول: أحداث ما قبل اللجوء إلى مصر

الانتهاكات الجنسية كسلاح إجرامى خلال الحرب

الانتهاكات الجنسية فى سياق الحرب فى السودان

منذ بداية الحرب، رصدت منظمات حقوقية محلية ودولية عدداً من الانتهاكات الجنسية التى ارتكبت بحق النساء والفتيات فى مناطق عدة، خاصة فى المناطق التى شهدت مواجهات عنيفة. هذه الانتهاكات شملت:

فوفق تقرير منظمة العفو الدوليةالصادر فى إبريل الماضى، فقد تعَرض 36 امرأة وفتاة لا يتجاوز عمرهن 15 عامًا، للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعى على أيدي جنود قوات الدعم السريع، إلى جانب أشكال أخرى من العنف الجنسى، فى أربع ولايات سودانية بين أبريل 2023 وأكتوبر 2024. وتشمل الانتهاكات اغتصاب إحدى الأمهات بعد انتزاع طفلها الرضيع منها، واستعبادًا جنسيًا لمدة 30 يومًا لامرأة فى الخرطوم، بالإضافة إلى الضرب المبرّح والتعذيب باستخدام سائل ساخن أو شفرات حادة، والقتل، ووصفت العفو الدولية فى تقريرها الإعتداءات "إن اعتداءات قوات الدعم السريع على النساء والفتيات السودانيات مروعة، ومنحطة أخلاقيًا، وتهدف إلى إلحاق أقصى درجات الإذلال بهن."

أقرت بذلك أيضا بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق حيث أوردت فى تقريرها أن قوات الدعم السريع فى السودان، فى خضمّ معاركها مع القوات المسلحة السودانية منذ اندلاع النزاع الجاري، مسؤولة عن ارتكاب عنف جنسى على نطاق واسع أثناء تقدّمها فى المناطق التى تسيطر عليها بما فى ذلك الاغتصاب الجماعى وخطف واحتجاز ضحايا فى ظروف ترقى الى مستوى الاستعباد الجنسى، كما دعت البعثة إلى ضرورة حماية المدنيين فى السودان، ويخلص التقرير إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد ان هذه الأفعال ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بما فى ذلك التعذيب، والاغتصاب، والاستعباد الجنسى، والاضطهاد على أسس إثنية وجنسانية، التقرير وثق كذلك حالات نُسِبت إلى القوات المسلحة السودانية والمجموعات المتحالفة معها.

السياق الاجتماعى والاقتصادي

الواقع الاجتماعى والاقتصادي فى السودان ساهم فى تفاقم هذه الانتهاكات. الفقر المدقع، الانعدام الكامل للأمن، وعدم وجود حماية قانونية فعالة جعلت العديد من النساء والفتيات أكثر عرضة للاستغلال. كما أن القوانين السودانية لم تكن كافية لحماية النساء من العنف الجنسى قبل الحرب، وهو ما جعل الوضع أكثر سوءاً بعد اندلاع النزاع.

تقرير الأمم المتحدة: قوات الدعم السريع مسؤولة عن معظم جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي
أصدرت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان تقريرا في أكتوبر 2024، أكدت فيه أن قوات الدعم السريع مسؤولة عن ارتكاب أعمال عنف جنسي على نطاق واسع، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي. تم توثيق هذه الجرائم في ولايات الخرطوم الكبرى ودارفور والجزيرة، حيث استهدفت النساء والفتيات على أسس عرقية وجنسانية
news.un.org+3ungeneva.org+3alhurra.com+3

تقرير اليونيسيف: أطفال بعمر السنة تعرضوا للاغتصاب
في مارس 2025، أفادت اليونيسف بأن رجالا مسلحين قاموا باغتصاب أطفال، بمن فيهم رضع لا تتجاوز أعمارهم عاما واحدا، في خضم الصراع في السودان. تم تسجيل 221 حالة اغتصاب للأطفال منذ بداية عام 2024، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام تمثل جزءا صغيرا فقط من الحالات الفعلية
unicef.org+1unicef.org+1

تقرير هيومن رايتس ووتش: الاغتصاب كسلاح حرب
في تقرير نشرته في ديسمبر 2024، وثقت هيومن رايتس ووتش أن قوات الدعم السريع ارتكبت أعمال اغتصاب واسعة النطاق، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، في ولاية جنوب كردفان. تراوحت أعمار الضحايا بين 7 و50 عاما، وتعرضت بعضهن للاستعباد الجنسي
alhurra.com+1dw.com+1dw.com

تقرير الجزيرة نت: الاغتصاب كسلاح في الحرب
في أغسطس 2023، نشرت الجزيرة نت تقريرا يشير إلى أن قوات الدعم السريع استخدمت الاغتصاب كسلاح حرب في السودان. تم توثيق حالات اغتصاب جماعي، بما في ذلك حالات تمت أمام أفراد من العائلة، مما يعكس استخدام العنف الجنسي كأداة للترهيب والقمع
news.un.org+2aljazeera.net+2hrw.org+2ungeneva.org+1hrw.org+1

تقرير الحرة: شهادات عن الاغتصاب الجماعي
في يونيو 2023، نشرت قناة الحرة تقريرًا يتضمن شهادات عن عمليات اغتصاب جماعي ارتكبتها ميليشيات مدعومة من فاغنر في السودان. تم توثيق حالات اغتصاب جماعي، بالإضافة إلى عمليات قتل وتدمير للبنية التحتية المدنية
alhurra.com

أسباب معقولة للاعتقاد ان هذه الأفعال ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بما فى ذلك التعذيب، والاغتصاب، والاستعباد الجنسى، والاضطهاد على أسس إثنية وجنسانية، التقرير وثق كذلك حالات نُسِبت إلى القوات المسلحة السودانية والمجموعات المتحالفة معها.

السياق الاجتماعى والاقتصادي

الواقع الاجتماعى والاقتصادي فى السودان ساهم فى تفاقم هذه الانتهاكات. الفقر المدقع، الانعدام الكامل للأمن، وعدم وجود حماية قانونية فعالة جعلت العديد من النساء والفتيات أكثر عرضة للاستغلال. كما أن القوانين السودانية لم تكن كافية لحماية النساء من العنف الجنسى قبل الحرب، وهو ما جعل الوضع أكثر سوءاً بعد اندلاع النزاع.

اغتصاب الرجال

لم يقتصر الأمر على النساء والفتيات والأطفال، بل حدثت إعتداءات جنسية على الذكور من أجل إذلالهم وكسر معنوياتهم، بل – وفقا لشهادات الضحايا - وتوثيق هذه الإعتداءات عن طريق التصوير بالفيديو، من أجل تهديد الضحية وابتزازه لاحقا، والتحكم بالضحايا الذين يكونون فى شدة الإستسلام خوفا من التشهير بهم أمام قبائلهم وعائلاتهم وأولادهم، حيث حصلنا على شهادات موثقة من عدد من الذكور الذين تعرضوا للإعتداء الجنسى خلال إحتجازهم، وقد وقعت هذه الجرائم من طرفى الصراع على حد سواء وفق ما أدلى به الضحايا، كما ورد أيضا فى تقرير مفصّل لبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق بشأن السودان، الصادر فى أكتوبر 2024 توثيق لنطاق واسع من العنف الجنسى ضد الذكور حيث يقول التقرير:

"وفى دارفور، ارتُكبت أعمال العنف الجنسى بقسوة ملحوظة عبر استخدام الأسلحة النارية والسكاكين والسياط لترهيب أو إكراه الضحايا، مع إهانتهم بازدراء أو عنصرية أو تحيّز جنسى، والتهديد بقتلهم. كما استُهدف العديد من الضحايا على أسس جنسانية ولانتمائهم الإثنى الفعلى أو المُفترض حتى تعرضوا فى آن للضرب، أحيانا باستخدام العصى، أو للجَلد. كانت أفعال العنف هذه تتم غالبا أمام أفراد العائلة الذين كانوا هم بدورهم تحت التهديد. كما وصل إلى البعثة معلومات تستدعى مزيدًا من التحقيق أن رجال وفتيان استُهدفوا أثناء الاحتجاز وتعرّضوا لأعمال عنف جنسى تضمّنت الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب والتعري القسري وضرب الأعضاء التناسلية."

المجتمع الدولى ودوره

منظمات حقوق الإنسان مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" قد وثقت هذه الانتهاكات بشكل دقيق ونددت بها، ودعت المجتمع الدولى إلى التحرك بشكل أكثر فعالية للضغط على الأطراف المتنازعة لوقف هذه الجرائم، لكن رغم هذه المناشدات، فإن الوضع فى السودان لا يزال معقداً للغاية، ويصعب الوصول إلى الحلول العاجلة.

السودان: الاستخدام المروع والمستشري للعنف الجنسي على أيدي قوات الدعم السريع يحطّم حياة نساء كثيرات
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/04/sudan-rapid-support-forces-horrific-and-widespread-use-of-sexual-violence-leaves-lives-in-tatters/

تقرير منظمة العفو الدولية الصادر فى 10 إبريل 2025
في تقرير جديد مفصّل لبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان: توثيق لنطاق واسع من العنف الجنسي وانتهاكات أخرى لحقوق الانسان
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/10/sudan-un-fact-finding-mission-documents-large-scale-sexual-violence-and

موقع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى 29 أكتوبر 2024

ورغم إستمرار هذه الكارثة الإنسانية البشعة، إلا أن المجتمع الدولى يظل متغافلا عما يحدث فى السودان ولا يلتفت إلى معاناة الضحايا أو مساندتهن، أو لعب أى دور دولى من اجل الضغط لوقف هذه الجرائم والحد منها، حيث تورد العفو الدولية فى تقريرها حول ذلك: "كانت الاستجابة الدولية لمعاناة النساء والفتيات السودانيات مستهجنة للغاية. لقد تقاعس العالم عن حماية المدنيين، وتوفير المساعدات الإنسانية الكافية، أو محاسبة الجناة على هذه الجرائم. لقد حان الوقت للشعوب والحكومات حول العالم لكشف حقيقة ما حدث فى السودان، ومحاسبة الجناة المشتبه فيهم، وتقديم التعويضات والرعاية الصحية الشاملة فى مجال الصحة الجنسية والإنجابية للناجيات"

الأثر طويل المدى على المجتمع السودانى

هذه الانتهاكات الجنسية ليس فقط لها أثر فوري على الضحايا، بل أيضا تأثير طويل الأمد على المجتمع السودانى بأسره. فالأضرار النفسية والجسدية التى تصيب النساء والفتيات، بالإضافة إلى التدمير الاجتماعى الذي يتسبب فى تدمير الروابط الأسرية والمجتمعية، تجعل عملية التعافى صعبة للغاية.

إنها معركة معقدة، يتداخل فيها الجانب العسكري مع البُعد الاجتماعى والإنسانى، ما يجعل معالجة هذه الانتهاكات تتطلب تنسيقاً بين الأطراف المحلية والدولية لحماية حقوق الإنسان وإحلال السلام فى السودان.

أهداف الانتهاك: لماذا يُستهدف المدنيون بهذه الطريقة؟

استهداف المدنيين فى النزاعات المسلحة، سواء من خلال العنف الجنسى أو غيره من أنواع الانتهاكات، يعتبر من أبرز وأخطر ملامح الحروب الحديثة. فى الحرب السودانية الحالية، شهدنا بشكل خاص استهدافاً ممنهجاً للمدنيين بشكل عام، وللنساء والفتيات بشكل خاص. يعود هذا الاستهداف إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والسياسية والنفسية التى يسعى إليها الأطراف المتحاربة. فيما يلى أبرز الأسباب التى تفسر لماذا يُستهدف المدنيون بهذه الطريقة:

تصفية الحسابات السياسية والعرقية

التصفية العرقية والسياسية: فى كثير من الأحيان، تعتبر الأطراف المتحاربة أن المدنيين ينتمون إلى مجموعات معينة يمكن أن تكون من معارضيهم أو منافسيهم السياسيين. فى السياقات السودانية، هناك صراع بين مختلف القوى المسلحة التى تتبنى أيديولوجيات سياسية وعرقية مختلفة. استهداف المدنيين، خاصة النساء والفتيات، قد يكون وسيلة لزيادة الضغط على المجتمع المدنى أو الجماعات العرقية والسياسية التى يُنظر إليها كحلفاء لأعداء الطرف المعتدي.

تفكيك الروابط الاجتماعية: فى بعض الحالات، يتم استهداف المدنيين بهدف تدمير الهياكل الاجتماعية التى يمكن أن تساهم فى مقاومة النظام أو المعارضة. بتدمير حياة الأسر والمجتمعات، يصبح من الصعب على الأفراد بناء شبكات دعم أو المقاومة ضد النظام القمعى.

في تقرير جديد مفصّل لبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان: توثيق لنطاق واسع من العنف الجنسي وانتهاكات أخرى لحقوق الانسان
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/10/sudan-un-fact-finding-mission-documents-large-scale-sexual-violence-and
موقع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى 29 أكتوبر 2024

السودان: الاستخدام المروع والمستشري للعنف الجنسي على أيدي قوات الدعم السريع يحطّم حياة نساء كثيرات
/https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/04/sudan-rapid-support-forces-horrific-and-widespread-use-of-sexual-violence-leaves-lives-in-tatters
تقرير منظمة العفو الدولية الصادر فى 10 إبريل 2025

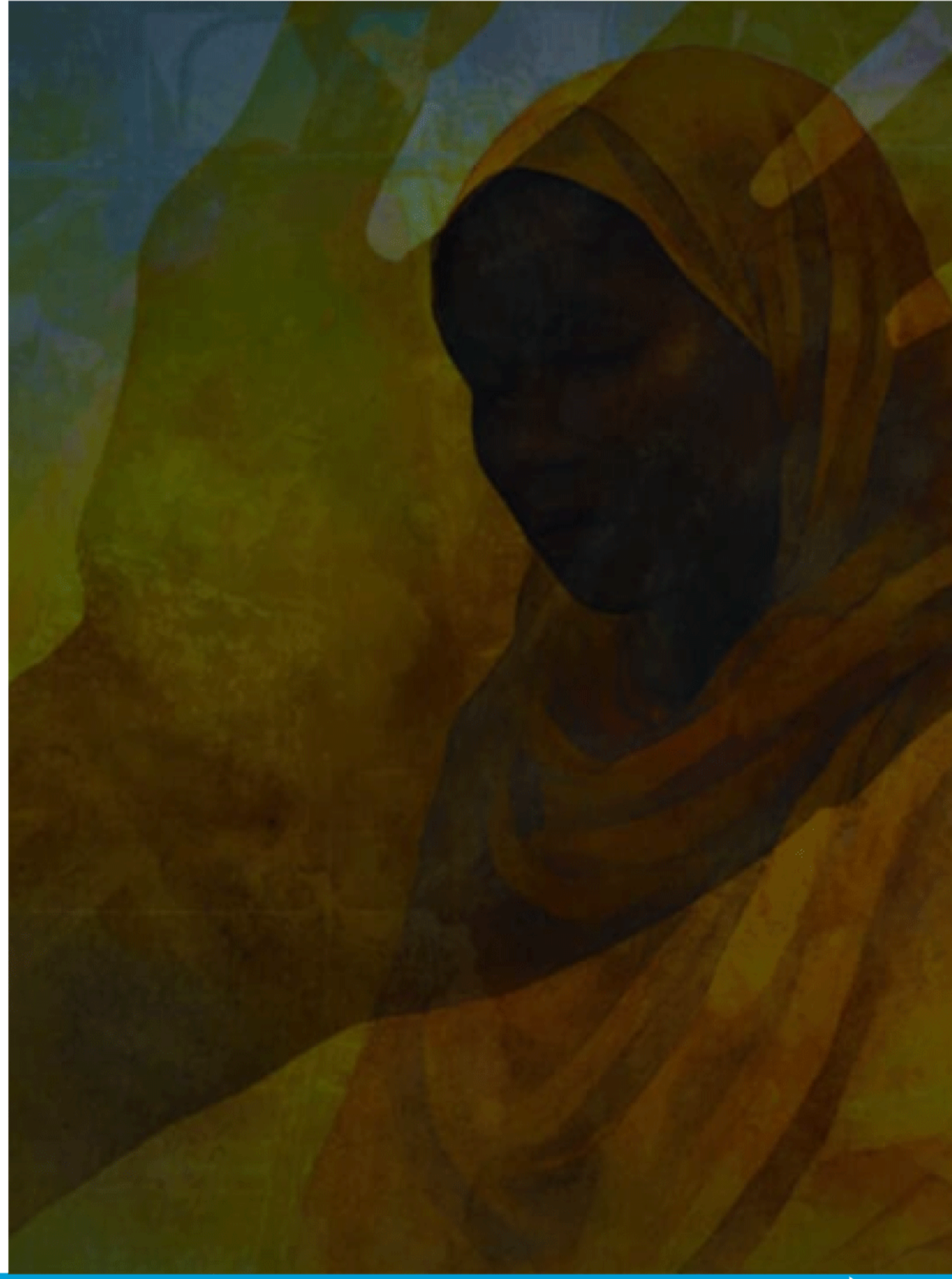

استخدام العنف الجنسى كأداة للحرب

تكتيك الحرب النفسية: يعتبر العنف الجنسى، بما فى ذلك الاغتصاب الجماعى، أداة فعالة لنزع الشرعية عن الطرف الآخر وتفكيك نسيج المجتمع. يمكن أن يتم استخدام الاغتصاب لخلق أجواء من الخوف والذعر بين المدنيين وتهديد المجتمعات المعنية من أجل تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية. فى بعض الحالات، يكون الهدف هو "إذلال" المجموعة المستهدفة و"ترهيبها".

إضعاف الإرادة المعنوية: يهدف بعض الأطراف فى النزاع إلى كسر الروح المعنوية للشعب أو المقاتلين المعارضين من خلال استهداف النساء والفتيات، على اعتبار أن هذه الانتهاكات تؤدي إلى الإحساس بالعجز وتدمير الأمل فى أي نوع من السلام أو العدالة.

إستراتيجية "التطهير الاجتماعى"

استهداف الأقليات أو المجموعات الاجتماعية الضعيفة: فى النزاعات التى تأخذ أبعادا عرقية أو دينية، يمكن أن يكون استهداف المدنيين جزءا من استراتيجية أكبر تهدف إلى إضعاف أو محو جماعة معينة. على سبيل المثال، استهداف النساء والفتيات فى بعض الأحيان يعتبر بمثابة "تطهير اجتماعى"، وهو محاولة لفرض السيطرة على بعض المناطق الجغرافية أو الجماعات العرقية عن طريق قتل أو تهجير السكان المحليين، بالإضافة إلى تدمير النسيج الاجتماعى.

الضغط على النساء من أجل حملات التغيير الاجتماعى والسياسى: يتم أحيانا استهداف النساء بشكل خاص لزعزعة الاستقرار داخل المجتمعات. عندما تتعرض النساء لانتهاكات جنسية فى الحروب، قد يؤدي ذلك إلى تعزيز السياسات الرجعية التى تقلل من حقوق النساء أو تحول النساء إلى ضحايا للصراعات التى لا ذنب لهن فيها، فى بعض الأحيان، قد تهدف الانتهاكات إلى تغيير التركيبة الاجتماعية أو العرقية للمنطقة.

تكتيك الانتقام والترهيب

الانتقام من مواقف سياسية أو عسكرية: قد يرتكب أطراف النزاع هذه الانتهاكات كجزء من تكتيك الانتقام بسبب مواقف سابقة أو انتصارات عسكرية للطرف الآخر، فى الحرب السودانية الحالية، يمكن أن يكون الاعتداء على المدنيين جزءاً من سلسلة من عمليات الانتقام التى تهدف إلى معاقبة المجتمعات التى دعمت الطرف المنافس.

ترهيب المدنيين فى المناطق الخاضعة للسيطرة: من خلال استهداف المدنيين، يمكن للأطراف المتنازعة ترهيب السكان المحليين فى المناطق الخاضعة لسيطرتهم، الفكرة هى ردع أي محاولة لتمرد مدنى أو دعم للعدو.

الحرب الاقتصادية: تدمير المصادر الاقتصادية للمجتمع

استهداف البنية التحتية الاقتصادية: بعض الأطراف تستخدم العنف ضد المدنيين بهدف تدمير مصادر قوتهم الاقتصادية، على سبيل المثال، النساء غالبا ما يكن مسؤولات عن الأعمال الزراعية أو التجارية

فى المجتمعات الريفية، ويشكل الاعتداء عليهن جزءا من تكتيك اقتصادي أوسع من خلال تدمير هذه الأنشطة، يمكن أن يحدث الطرف المتنازع تدميرا طويل الأمد للبنية الاقتصادية فى المناطق المتأثرة.

تفكيك شبكات الدعم المحلية: يستهدف العنف الجنسى النساء لتدمير شبكات الدعم الاجتماعى والاقتصادي التى تساعد فى دعم الحياة اليومية مثل الزراعة أو التجارة المحلية، حينما يتم تدمير دور المرأة فى هذه الأنشطة، يكون من الصعب على المجتمع إعادة بناء نفسه اقتصاديا.

الاستفادة من فوضى النزاع لارتكاب جرائم دون رادع

غياب الرقابة وحالة الطوارئ: مع تصاعد النزاع، يكون هناك غياب كامل للرقابة القانونية والأمنية على الأراضى المتأثرة. فى هذا السياق، قد تستخدم أطراف النزاع العنف الجنسى كوسيلة لتحقيق أهداف شخصية أو عسكرية، دون أن يخشى أحد من المحاسبة. فى غياب نظام قضائى فعال، يصبح المدنيون الفئة الأكثر ضعفًا فى مواجهة هذه الانتهاكات.

الضغط على المجتمع الدولى

رسالة موجهة للمجتمع الدولى: فى بعض الأحيان، يمكن أن تكون الانتهاكات الجنسية فى سياق النزاعات وسيلة من أجل إرسال رسالة تهديدية أو تحذير إلى المجتمع الدولى أو المنظمات الإنسانية التى قد تحاول التدخل، قد يستخدم العنف ضد المدنيين فى محاولة لعرقلة أي محاولة للتدخل أو تقديم مساعدات، كوسيلة لتأكيد السيطرة على مناطق معينة.

الخلاصة أن: استهداف المدنيين فى النزاع السودانى (وخاصة النساء والفتيات) ليس مجرد حدث عارض بل هو جزء من استراتيجية شاملة تهدف لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية من خلال إشاعة الفوضى، وتدمير الهياكل الاجتماعية، وتقويض مقاومة المدنيين، وفرض السيطرة على المناطق. هذا النوع من العنف يترك آثارًا مدمرة ليس فقط على الضحايا المباشرين، بل على المجتمع ككل، ما يطيل أمد النزاع ويصعب عمليات إعادة بناء السلام والاستقرار.

الجريمة العابرة للحدود.. شهـــادات الضحـــــايا الصـادمـة

فى هذا الجزء من التقرير، نسلط الضوء على سبعة من أصعب الشهادات التى تم توثيقها لانتهاكات جنسية ارتكبت بحق مدنيين خلال النزاع المسلح فى السودان، هذه الشهادات التى نوردها هنا، جاءت على لسان الضحايا أنفسهم، الذين قرروا – بكل شجاعة – الإدلاء بما عاشوه من مآس، رغم الألم والوصمة والمخاطر، وذلك بإرادتهم الحرة وبعد الحصول على موافقتهم الكاملة.

وقد التزمت المفوضية بأقصى درجات الحذر والاحترام فى عرض هذه الشهادات، مراعية قواعد حماية الخصوصية وسرية البيانات، تم استخدام أسماء مستعارة وحجب أي معلومات قد تفضى إلى كشف هوية الضحايا، مع اعتماد لغة تراعى حساسية التجربة دون الإخلال بجوهر المأساة أو واقعها الصادم.

هذه الشهادات ليست مجرد سرد لمعاناة فردية، بل تمثل صرخة فى وجه الإفلات من العقاب، وتذكيرا بضرورة تحمل المجتمعين الدولى والمحلى لمسؤولياتهما فى حماية الضحايا وضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم، وتقديم كل الدعم للضحايا فى دولة اللجوء.

الشهادة الأولى - أطفال وفتيات ينجبن أطفال نتيجة إغتصابهن

الحرب القديمة وظروف النزوح

(س. ج)، امرأة سودانية من جنوب السودان تبلغ من العمر 38 عامًا، تحمل على عاتقها مسؤولية كبيرة منذ سنوات طويلة، بعد مقتل والدتها خلال الحرب الأهلية عام 2013 وإصابة والدها الذي توفى لاحقا، اضطرت (س. ج) للفرار شمالا مع شقيقاتها الثلاث، ومن بينهم أصغرهن (ي. ج) وأطفالها هى الخمسة، قطعوا رحلة شاقة محفوفة بالمخاطر من مدينة (.....) إلى الخرطوم، مرورا بالغابات ومراكز إيواء، حتى استقروا فى السودان، حيث عملت (س. ج) بجهد شاق فى بيع الشاي والمأكولات لتوفير حياة متواضعة لعائلتها وسط ظروف غير مستقرة.

الاعتداء الذي غير كل شىء

طفله أم لطفلة: فى أبريل 2023، حين اندلعت الحرب فى السودان، كانت (س. ج) قد انتقلت إلى مصر للعلاج من إصابة قديمة أثرت على بصرها، وفى غيابها وقعت (ي. ج) وهى إحدى الشقيقات الثلاثة غمارها لم يتجاوز 11عام .ضحية لواحدة من أبشع الجرائم الإنسانية: فأثناء خروجها لجلب المياه، قام أحد أفراد قوات الدعم السريع باغتصابها بشكل عنيف ولمدة أربع ساعات، عادت الفتاة الصغيرة تنزف جسديا ونفسيا، حاملة فى داخلها جرحا عميقا لا يرى بالعين، لم تكن هناك أي رعاية طبية، ولا مكان آمن، ولا صوت يسمع صراخها المكتوم، بعد شهرين من الصمت، تم اكتشاف أنها حامل نتيجة هذا الاعتداء، لا كلمات يمكن أن تصف ما مرت به.

الهروب مجددا ومحاولة الترميم

عندما علمت (س) بما حدث، تحركت بكل ما أوتيت من قوة لترتيب سفر أختها وباقى الأطفال من الخرطوم إلى مصر، بمساعدة متطوعين من الكنيسة، وصلت (ي) إلى القاهرة، حيث وضعت طفلة لم تختر قدومها إلى العالم فى هذه الظروف القاسية.

لكن (ي)، التى صمتت طيلة اللقاء، ترفض التقرب من الطفلة، التى لا تعرف حتى من هو أبوها، ولا تستطيع النظر إليها دون أن تستعيد لحظات الألم والاغتصاب. طوال المقابلة، كانت تدفن وجهها فى المقعد، تبكى بصمت، وترفض الحديث، أشارت برأسها فقط عندما سئلت عن قبول الدعم النفسى – إشارة خجولة من فتاة جرحت بعمق ولم تجد بعد مساحة آمنة للتعافى.

الأوضاع الحالية

استقرت الأسرة فى منطقة متواضعة بالقاهرة بفضل دعم كنسى ومساعدات محدودة، (س) تواصل رعاية أختها والطفلة المولودة، رغم أن العبء النفسى والمالى يتجاوز طاقتها، بينما شقيقتاهما الأخرتان ما زالتا فى السودان، ومصير زوج (س) لا يزال مجهولًا حتى اليوم.

الشهادة الثانية - الطفلة التى أصبحت أما بلا وطن أو مساندة

السيدة (غ) دخلت مصر مع أطفالها الثلاثة فى مايو 2023 هربًا من ويلات الحرب، فى أكتوبر 2024 أرسلت أبنائها، (رحمه) وأخوها (ج) إلى السودان لاستعادة شهاداتهم الدراسية ولحماية مبلغ مالى كانت تحتفظ به من خطر السرقة من قبل قوات الدعم السريع، لكن فور وصولهما إلى المنزل فى الخرطوم، تم الإبلاغ عنهما لقوات الدعم السريع، التى اقتحمت البيت وسرقت كل ما فيه، وتعرضت (رحمه) لاعتداء وحشى من قبل عدة أشخاص، مما تركها فى حالة صحية ونفسية سيئة، لم يكن أمام الأخ الصغير سوى الهروب والاتصال بالأم لإبلاغها بما حدث لشقيقته وعدم قدرته على الدفاع عنها وعن نفسه.

انتقلت (رحمه) إلى عدة أماكن طلبا للعلاج والراحة فى رحلة هروب مروعة، حتى عادت إلى مصر، حيث اكتشفت أنها حامل نتيجة الاعتداء، وبرغم الصدمة، رفضت الإجهاض وتمسكت بحماية حياة طفلها.

خلال فترة حملها عانت (رحمه) من مشاكل صحية شديدة، ولكنها أنجبت طفلها فى يوليو 2024، وحصل الطفل على تسجيل رسمى، الأم جدة الرضيع بدورها تعمل على توثيق الحادثة رسميا بمساعدة الجهات المختصة، فى أمل الحصول على تعويضات من الدول المعنية بعد انتهاء الحرب.

القبلية المتجذرة والإنتماء العرقى وراء الإعتداءات الممنهجة

وعن تفسير استخدام الإعتداءات الجنسية وإغتصاب الأطفال والنساء بكثرة وكمنهجية لدي قوات الدعم السريع تفسر ذلك (السيدة / غ) من وجهة نظرها قائلة:

:الدعم السريع من دارفور من قبائل ذات أصول نيجيرية وتشادية وليبية ومن أفريقيا الوسطى، ونحن الشماليين لا نتزوج منهم لأننا متعلمات بينما هم فى دارفور يعاملون المرأة كخادمة - وفقا للشاهدة - لذلك يستخدمون الإغتصاب لجعل الشماليين يحملون منهم لعقدة نقص فيهم، لذلك كان الشماليين يوزعون حبوب منع الحمل على الفتيات فى حالة التعرض للإغتصاب."

الشهادة الثالثة - اغتصاب وملاحقة للضحايا حتى دولة اللجوء بقلب القاهرة

السيدة "ك" واجهت مصاعب بسبب الحرب الأهلية فى السودان منذ سنوات سابقة على الحرب الأخيرة، حيث أن زوجها كان معتقل من طرف قوات الجنجويد، بسبب هذه الأحداث قررت المغادرة وآتت إلى مصر منذ 2018، وكان الطفلان الأخيران (التوأمتان) حديثى الولادة، وكانت تعانى من المشاكل الإقتصادية والزوجية حتى تاريخ 15 ديسمبر 2024 عندما وقع عليها الإعتداء الجنسى الذي تحكى تفاصيله

تقول أنها فى ذلك اليوم أصطحبت جميع أولادها إلى المدرسة ثم عادت إلى بيتها مع التوأم الصغيرتان، عندئذ أتى من يطرق الباب ففتحت، عند فتح باب الشقة اقتحم البيت شخصان، تقول أنها تعرفت على واحد منهم عمره حوالى 25 سنة وهو سودانى الجنسية بينما الآخر ولا تعرفه، قاموا بتهديدها بالسكين، وتهديدها بإيذاء طفلتيها الصغيرتان، ثم قاما بالإعتداء الجنسى عليها

بشكل متكرر، وقد حدث ذلك أمام الطفلتان، ثم تركاها شديدة الإعياء وحاولت أن تفسر للطفلتين أنهما كانا يعتديان عليها بالضرب.

كان ذلك الحادث الأول وحينئذ تقول أنها بلغت مفوضية الأمم المتحدة التى ارسلت محامى لتقديم بلاغ عن الإعتداء، ونصحها بألا تذكر واقعة الإغتصاب، لكنها بلغت بكل ماحدث، كذلك تقول الأم أنها لم تبلغ الإبن الكبير حتى لا يقوم بتصرف متهور نتيجة الغضب، كذلك لم تبلغ الأب الذي يقيم مع عائلته فى مدينة أخرى خوفا أن يقرر أخذ الأطفال ليعيشوا معه، حيث عائلته تريد ختان الفتيات لكنها ترفض بشدة لذلك تعيش بعيدا عنهم، كما أنهم دائمى اللوم لها لإنجابها البنات وعدم قدرتها على إنجاب الذكور، لكل تلك الأسباب تحملت واقعة الإعتداء وحدها دون مساعدة.

بعد ذلك الحادث خشيت من البقاء بمحل سكنها الذي تم الإعتداء عليها فيه، أخذت أطفالها وأقامت بالشارع أمام مفوضية الأمم المتحدة لمدة 23 يوما، تقول أن كل ما قدموه لها أن طلبوا منها أن تتوجه إلى منظمة كير التى تقول أنهم لا يفعلون شيئا، فانتقلت مع سيدة سودانية للإقامة معها بسبب شدة البرد، وفى اليوم الثالث من إقامتها معها تركت الصديقة أطفالها وأطفال "ك" معا تحت رعايتها وذهبت للعمل، وطرق أحدهم الباب فقامت إحدي الأطفال بفتح الباب، وفوجئت "ك" بنفس الشخصين مرة أخري ويحمل أحدهما سكين وقاموا بضربها، تقول: "وضع المطواه على رقبتى فسكتت عندها قام بالإعتداء على ثم الآخر، هم الإثنان إعتدوا على"

لم تستطع الإبلاغ عن تلك الواقعة لأن الشرطة كما تقول فى المرة الأولى أمروها بعدم الحضور طالما ليس معها إقامة، كما قالت أنها تعرضت للتمييز والتنمر والإهانة والتقاعس عن نجدتها، حيث قالوا لها: "أنتو قرفتونا ومشاكلكم كتير، وبتكذبى وماحد يغتصبك"، وأيضا هذه المرة خشيت من إبلاغ الزوج لطلب الحماية من اقتحام محلات سكنها المتكررة، لأنها كما تقول تخشى أن يقوم الزوج كما ينوي بتهريبهم إلى ليبيا، وهو لن يفعل ذلك عن طريق شرعى بل عن طريق التهريب، وهى تخشى أن يقبض عليهم ويتم ترحيلهم كما يحدث مع السودانيين المتسللين إلى ليبيا، حيث يتم ترحيلهم إلى منطقة الحدود الليبية السودانية المسماه بالمثلث.

الشهادة الرابعة - وقائع ما حدث للطفلة "ن" (17 سنة)

أم الطفلة "ن" امرأة سودانية مرت أثناء حياتها بحوادث سيئة كثيرة، والدها توفى أثناء الحرب فى سنة 1993، عندها انتقلوا إلى الخرطوم حيث تزوجت وعمرها 15 سنة وأنجبن الطفلة "ن" ثم إنفصلت، تزوجت من زوجها الثانى وانتقلوا لمكان آخر للعيش فى منطقة ..... بعد فترة اختفى الزوج لمدة طويلة ثم علمت لاحقا بأنه كان معتقلا، بعد فترة خرج وأنجبوا أطفالا أربعة آخرين، و لخشيتهم من إعتقال الزوج مرة أخري فقد قرروا الذهاب إلى مصر، وفى 2018 دخلت الأسرة كلها إلى مصر، وسارت الأمور أفضل، لكن فى 2021 وصل إلى مصر شقيقها المدعو "أ. م" قادما من السودان، وعمره حوالى 25 سنة وتوجه إلى شقيقته فور وصوله إلى مصر للإقامة معها، بطبيعة الحال كانت الأم تترك أبنائها مع خالهم وهى مطمئنة لوجوده معهم، ولم تكن تتوقع أن يكون هو نفسه مصدر خطر عليهم، حتى يوم أتت إليها ابنتها الكبرى "ن" وتكلمت معها وأخبرتها بأن خالها يعتدي عليها بشكل متكرر لعدة مرات، وأنه يهددها دائما لمنعها من التحدث لوالدتها أو إخبارها باعتدائه عليها.

تقول الأم: فور علمى بذلك لم أحاول أن أجعله يشك فى الأمر وتركته بالبيت وتوجهت مع ابنتى إلى قسم الشرطة، قدمت بلاغا ضده واصطحبت معى الشرطة إلى المنزل وتم القبض عليه، ونظرا لظروفى الصعبة لم أتمكن من متابعة ما يجري فى القضية ولم يتواصل معى أو يستدعينى أحد، كما توجهت إلى مفوضية الأمم المتحدة وحكيت ما حدث وطلبت التدخل لحمايتى لكن لم يهتم أحد بالموضوع وكل ما نصحونى به أن أغير محل السكن، حتى تفاجئت فى يوم أنه خرج أو حصل على البراءة فى القضية.

بعد ذلك تقول أنه تم ترحيل المعتدي "أ. م" إلى السودان، لكنه عاد ثم دخل إلى مصر مرة أخري عن طريق التهريب، ثم عاد لمحاولة التحرش بـــ "ن" عند المدرسة، والتربص بها ومتابعتها فى كل مكان، ومحاولة الإعتداء عليها للإنتقام منها ومنهم بسبب التشهير به والإبلاغ عنه وأنهم السبب فى حبسه، حاول يعتدي على "ن" وهى تحمل اختها الصغيرة، مما أدي إلى حروق ببنتها الصغيرة، وذهبت لعمل محضر آخر بقسم الشرطة، وأبلغت المفوضية التى نصحتها بنقل السكن، وبالفعل قامت بالإنتقال من مكان سكنها إلى منطقة .... بكل ما يكلفها ذلك من مال ومشقة، ثم نقلت مرة أخري بسبب تواصل المطاردة من جانب أخوها المعتدي لبنتها، ولدي الأم شكوك بحدوث تحرش مع بقية الأطفال، وترجح أنه ربما حاول التعدي جنسيا على الآخرين.

الفتاة وبقية الأطفال أصبح لديهم صدمة من الأحداث خاصة وأنها قد حدثت من شخص يمثل مصدر ثقة بالنسبة إليهم لكونه من العائلة.

الشهادة الخامسة - الجيش السوداني متورط فى جرائم اغتصاب رجال وتصويرهم

"و. ص" ترك السودان هاربا من مشكلة ثأر عائلى، ومقيم بمصر هو وأسرته منذ 2018 وانفصل عن أسرته بمصر ليجنبهم الخطر، يعود سرا أحيانا للسودان للإطمئنان على أمه وأخواته ثم يعود إلى مصر ولا يتواصل مع أولاده مطلقا لتجنيبهم الخطر، قبل إندلاع الحرب بأسبوع، والتى لم يكن "و. ص" يتوقعها توجه للسودان للإطمئنان على والدته وبنته المتزوجه فى السودان وبعد وصوله بأيام وقعت الحرب بينما هو بالخرطوم.

يوم الواقعة كان متجها للسفر ويحمل حقيبته وبرفقته أربعة شباب ويمرون من منطقة يسيطر عليها قوات الدعم السريع ولهم بها مبنى كبير بمنطقة الخرطوم بحري، استوقفتهم قوات الدعم السريع وأجبروهم على دخول المبنى واحتجزوهم بداخله، تبين له أن المبنى بداخله معسكر به سيارات وأسلحة وأثناء تواجده كان يسمع أصوات أسلحة وإطلاق نار وطائرات.

بعد ذلك تم التفريق بين "و. ص" والأربعة شباب وتم احتجازه بغرفة منفصلة، ثم قام شخص يرتدى ملابس قوات الدعم السريع وتحمل ملابسه علامة النسر يدعى "م ع" قام بالإعتداء عليه بالضرب ثم قام بتفتيش ملابسه وحقيبته واستولى على جواز سفره وبطاقته القومية، أصر ذلك الشخص على اتهام "و. ص" بأنه ينتمى إلى قوات الجيش.

بينما كان "و. ص" يسمع أصوات شتائم شديدة وضوضاء صادرة من عدد كبير من القوات الموجودة خارج الغرفة، التى كانت تحتوي على طاولة وفراش صغير، كان الشخص المذكور يحمل سلاحا ويهدده بالإعتداء عليه: "أنا عايزك تقلع زيك زي الستات، اقلع وروح استنانى فى السرير" أجاب "و. ص": "لا لو عايز تموتنى موتنى" قالى: "هغتصبك واموتك".

عندها – بحسب الشاهد - اعتدى عليه بالقوة ومزق القميص والبنطلون، يقول الشاهد: "بدأت أقاوم دفعنى وشايل السلاح وفيه خشبة من المؤخرة ثم رجع خطوة وخبطنى فى ذراعى بالسلاح وتوقفت يدى عن الحركة وأصبح ذراعى يتحرك وحده وتأكدت أنه قد حدث كسر بالذراع، فضلت ماسك يدى وشعرت بالألم والخوف زقنى ع السرير وقتها خلاص انا استسلمت"

بعد ذلك قام هذا الشخص بإدخال ثلاث شباب صغيري السن من التابعين لقواته ليفعلوا معه نفس الإعتداء، يقول أنه تحدث معهم ليثنيهم عن ذلك وأنه رجل كبير فى مقام والدهم لكن ما حدث من الشخص الأول حدث معه بواسطة الثلاث شباب أيضا بنفس الغرفة.

ثم يكمل: "بعد الإعتداء أخرجونى من الغرفة إلى مكان آخر حيث وجدت أصحابى الآخرين، بدأت أسألهم عما حدث لهم وجدت أنهم يبكون، وأخبرونى أن نفس الأمر قد حدث مع كل واحد منهم، فى الليل أحضروا لنا بعض الطعام وأخبرونا أننا سنظل هنا حتى الصباح."

"فى هذه الأثناء سمعنا أصوات إطلاق نار قوية وضوضاء ومعارك شديدة ثم أدركنا أننا وحدنا بالمكان، فقلت لهم أن هذه فرصتنا لنهرب من المكان، كان هناك جانب من المبنى محاط بالشجر وبالفعل قفزنا من أعلى سور قصير ثم مشينا بمحاذاه النهر حتى آخر السور ثم قمنا بالركض بعيدا عن المبنى حتى قابلتنا سيارة مسرعة قمنا بإيقافها، لم تكن لدينا القدرة على سرد أى تفاصيل وطلبنا من قائد السيارة إخراجنا من المنطقة إلى مكان آمن، وعرفنا أن هذه المنطقة اسمها معسكر المظلات بمنطقة تسمى شامبات."

عندما أصبحت بعيدا لم يكن معى أى حقائب أو أي متعلقات ولم يكن معى أى أرقام هواتف أذكرها فذهبت إلى (المستشفى .....) حيث قالوا لى أن ذراعى بحاجه إلى عملية جراحية عاجلة تتكلف مبلغ كبير، ونظرا لعدم إمتلاكى أى نقود فقد قاموا بإصلاح الكسر باستخدام الجبس بشكل مؤقت، ثم قمت بالإختباء لمدة 20 يوما لدى بعض المعارف أعانى من الألم فى ذراعى والألم النفسى مما حدث لى وكيف حدث هذا "وكنت بفكر فى الموضوع اللى حصل معى وما عارف حصل إزاى وحتى الآن لما بتذكر بحس بنفسى مش راجل".

بعد هذه المده قررت الخروج وأقترضت مبلغ من أحد أقاربى لكى أعالج ذراعى، ركبت اتوبيس لعطبره ثم اليوم التالى ركبت لمنطقة حلفا مع الحدود مع مصر ووجدت اتوبيسات متجهه إلى القاهرة، وكانت الكلفة من الخرطوم لعطبرة 300 جنية سودانى، ومن عطبرة لحلفا 170 جنية سودانى، ومن حلفا للقاهرة بالوساطات ب 300 جنية مصرى عبر معبر اشكيت جوار حلفا على حدود مصر حتى كركر، ومن كركر إلى أسوان فى سيارة ب 50 جنية، دخلت أسوان ثم ركبت القطار 150 جنية حتى القاهرة.

وصلت إلى القاهرة وسكنت مع صديق لى فى منطقة ..... وحكيت له ما حدث، ولأنى أرغب فى العلاج ذهبت إلى مفوضية الأمم المتحدة، توجهت للمفوضية وقابلت موظفة أخبرتها بما حدث لكن باستثناء تفاصيل الإغتصاب "ما قدرت احكى اللى حصل كنت مكسوف"

وأنا نايم دائما أشوف اللى حصل وما متخيل القصة دى، وأتخوف من نشر فيديو وصور لواقعة الإعتداء الجنسى على حيث كان الشخص الذي قام بالإغتصاب قد أحضر أحد الشباب لتصوير ما يحدث باستخدام كاميرا الهاتف، وما الذي قد يحدث لو رأى أولادى والآخرون ما حدث.

الشهادة السادسة - قوات تابعة للجيش تغتصب الذكور تحت التهديد وابتزازهم بتصوير الاعتداء

أفضل أن أموت على أن أعود إلى الخرطوم

هذا النص المؤلم والمحمل بالمعاناة، والذي يكشف عن انتهاك جسيم وصادم لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، هو شهادتى على الإذلال المنظم وابتزاز عائلى ممنهج دمر كل شئ فى حياة أسرتى.

يقول "أ. م. ل": فى الحقيقة لقد بدأت معاناتى منذ الطفولة، أنا من مواليد الخرطوم، لكن بالأصل أنتمى إلى قبيلة الـ (.....)، التى تتركز فى منطقة (.....)، وهى قبيلة كبيرة ينتشر أفرادها فى دول كثيرة وليس فى السودان فقط، ولدت فى منطقة عشوائية فقيرة سكانها من أبناء القبيلة وهى محرومة من الخدمات يعانى سكانها من التهميش، الشماليين من أهل السودان يعتبرون قبائلنا غير سودانيين ولا يستحقوا الإنتماء للدولة وتمارس ضدهم كل أشكال العنصرية والتهميش فى الخدمات والصحة والتعليم، وفى عام 1992 وكنت صبيا قررت حكومة البشير إزالة منطقة سكننا وتعرضنا للتهجير القسري تحت تهديد السلاح، حيث اقتحمت قوات الجيش بالدبابات والمدرعات المنطقة وقامت بإزالة البيوت واقتحمت المنازل واعتدت على السكان ورأيت بعينى وأنا طفل حالات الإعتداء على البيوت والإهانات والإنتهاكات بحق النساء من سكان منطقتنا، وتم إجبار الجميع على النزوح إلى منطقة جديدة تسمى منطقة ".....".

كانت تلك المنطقة الجديدة عبارة عن مساحات صغيرة من الأرض تسلم لكل أسرة وفقط، دون إقامة أى بناء أو توصيل أى نوع من المرافق، قام أبى – وكذلك فعل كل أبناء القبيلة – باستخدام بقايا البيوت المهدمة وعروق الخشب فى إقامة عشش ومنازل بسيطة جديدة لتسكن بها الأسر والأطفال، لم يكن بالمنطقة مياه أو كهرباء، كما كان هناك حرمان من التعليم ومن كل شيئ فى المنطقة، كان هناك فقط ثلاث مدارس وكان المدرسون لا يرغبون بالعمل بتلك المدارس أو التدريس لأبنائنا ويعتبرون إرسالهم إلى مدارس الفلاته نوعا من العقاب، استمر الوضع كذلك حتى عام 2003 عندما بدأت الحرب فى دارفور واجتاحت القوات السودانية للإقليم فى الجنوب، عندئذ كانت الحكومة فى حاجه إلى المزيد من القوات غير المكلفة، فبدأ استغلال القادمين الجدد فى التجنيد، وبدأ بعض الإهتمام بالمنطقة من قبل الحكومة.

بداية المأساة

كنت أتطوع مع آخرين لمساعدة الجدد من أبناء القبيلة والذين يأتون إلى المنطقة، وكذلك المتضررون من الحرب بمنطقة دارفور من أهل قبيلتى، وفى عام 2013 قمنا بحملة لجمع التبرعات للمحاصرين فى دارفور وفى المناطق الحدودية للتبرع بها لصالح أفراد القبيلة من الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخرطوم والهرب من منطقة النزاع ثم قمنا بشحن المواد أنا وثلاث شباب من المتطوعين متوجهين بها إلى منطقة الأبيض فى كردفان، وعند آخر نقطة تفتيش للخروج من الخرطوم وهى نقطة تفتيش جبل الأولياء تم إيقافنا للتفتيش من كمين الشرطة، قبضوا علينا وصادروا كل شئ، وتم اقتيادنا إلى جهاز الأمن ووضعوا القيود الحديدية فى أيدينا.

لم يتم توجيه اتهامات لنا أو عرضنا على أى جهة نيابة، فى الليل اقتادونا فى سيارة ترحيلات كبيرة

مع أعداد أخرى وسارت لمدة طويلة حتى وصلنا إلى داخل مبنى كبير مضاء بشدة، أوقفونا فى صفوف وبدون أى كلام تم اقتيادنا إلى زنازين ضيقة جدا حوالى 27 فرد فى غرفة واحدة وأغلقوا المكان مع تهديد من يعترض، ومع العدد الكبير والمساحة الضيقة كان الجميع غاضب ومحتقن، لم تكن هناك تهوية أو حمام ومع الوقت قام البعض بالتبول والتبرز بالغرفة وتشاجر الآخرون معهم لذلك لما سببوه من رائحة وذباب بالإضافة إلى التعرق والإكتظاظ الشديد، باختصار كان الوضع كارثى بالمكان.

بعد مرور وقت لم استطع تحديده لعدم معرفة الليل والنهار بالزنزانة، استدعانى الحراس للذهاب إلى "التحري"، واقتادونى إلى غرفة بها حوالى 6 أفراد بزي مدنى يحملون أسلحة خفيفة ومسدسات ومن الواضح أنهم ينتمون إلى جهاز الأمن والمخابرات، كانوا شبان وبنيتهم الجسمانية جيدة وكانوا ينادون على بعضهم بألقاب منتشرة للنداء فى السودان وليس بأسماء حقيقية،

فى تلك الغرفة طلبوا منى خلع ملابسى ودون أى كلام، عندما اعترضت وحاولت إقناعهم أننى رجل متزوج ولدي أطفال ولا يصح أن يفعلوا بى ذلك تعرضت للضرب المبرح، وقام جميع الموجودين بالغرفة بضربى بمواسير حديدية وكراسى وأخشاب كانت ملقاة بالغرفة، ووضعوا السلاح على رأسى لتهديدي، بعد قليل كنت أنزف من قدمى وأصبت جروح متعددة وتطاير الدم على كل شيئ وقام أحدهم عندئذ بوضع رأسى تحت حذائه، كل ذلك كان مصحوبا بالكثير من الإهانات اللفظية والشتائم، عندئذ خارت قواي بسبب النزف وإنهار جسدي على الأرض، وفى النهاية قاموا بتجريدي من ملابسى كلها.

أقامونى من على الأرض وأعطونى ملابسى فى يدي ثم أخذونى لزنزانة أخري غير التى كنت بها مع أشخاص آخرين محتجزين، أحد هؤلاء المحتجزين كان له خبرة فقام بخياطة الجرح فى قدمى مع بعض العلاج وقاموا بتغطيتى وقاموا بغسل ملابسى التى كانت كلها دماء ونشروها على الأعمدة الحديدية بالزنزانة، نصحنى معظم المرافقين بتنفيذ أى أوامر وإلا قتلت دون أن يعرف أحد، بقيت هكذا لاسبوعان تقريبا دون اهتمام بالتغيير على الجرح فى قدمى حتى تورمت وتعفن الجرح، بعدها أتى نفس الأشخاص للزنزانة وطلبونى للتحري، ثم اقتادونى إلى نفس الممر والى نفس الغرفة، حيث وجدت بعضا ممن سبق أن اعتدوا على برفقة بعض أشخاص جدد، قال لى أحدهم: "ستخلع ملابسك أم لا؟" بكل أسف خلعت ثيابى كلها كما طلبوا، وتعرضت للإهانات اللفظية الكثيرة مثل "قوامك قوام نسوان" و "كيف أنت راجل هكذا" بينما أنا صامت ورأسى إلى الأرض، أخرجونى من باب بالغرفة إلى ممر آخر ومنه لغرفة أخرى، كانت الغرفة فارغة إلا من مكتب ومقعد بجواره وفى منتصف الغرفة كان هناك طاولة متفرع منها أربعة أعمدة معدنية طويلة نحاسية مثبتة بالطاولة.

كان يجلس على المكتب شخص يبدو أنه أكبر فى السن من الآخرين وكانوا يقولون له: يا قومندان، وبدأ يحقق معى ثم عرض على بعض الصور للتعرف عليها لكنى لم أتعرف على أحد وحاولت إقناعه أننا لا نتبع أي جهة لكنه لم يصدق ثم قال لأحد الواقفين: "ارفعه فى الكرسى بتاع الطيارة"

حملونى ووضعونى على الطاولة وتم تقييدي فى الأعمدة الأربعة من اليدين وقدماي تم ربطهما مرفوعتان إلى أعلى، ثم قام أحدهم بإدخال الفلفل فى فتحة الشرج مع تكرار التهديد والأسئلة، كنت أصرخ وأبكى بسبب الألم، ويقوم الشخص بوضع الفلفل فى سائل ما ثم يعيد إدخاله فى مؤخرتى، بينما من الناحية الأخرى أحد الواقفين يضرب وجهى ويصفعنى.

وأنا فى تلك الحالة قام أحدهم بإحضار أداة تشبه المقص أو الكماشه، ثم توجه نحوي وأخذ يضغط بها على الخصيتين بشده، شعرت بأقصى درجات الألم عندئذ حتى أن ألم إدخال الفلفل فى المؤخرة لا يقارن بهذا الألم، حينها بدأ جسدي ينهار من الألم ثم فقدت الوعى لفترة، أفقت بعدها لأجد نفسى ما زلت مقيدا بالطاولة وقدمى المرفوعة بالقيد بدأت تنزف من الجرح السابق الذي لم يكن قد تم علاجه بشكل مناسب، وعندما وجدوا أننى أفقت أقترب منى أحدهم ثم أخرج عضوه ووضعه على وجهى وقام بالتبول على وجهى وهو يطلب منى أن أفيق وأعترف بكل شيئ.

نتيجة لحالتى وعدم تحملى للتعذيب أكثر مما حدث، بدأت أردد الإجابات التى يريدونها، وبعد أيام تم استدعائى للتحري من جديد، هذه المرة كان نفس الشخص الكبير قال لى: "أركب فوق الطاولة كالمرة السابقة" يقول "أ. م. ل": "ركبت ما قدرت أقاوم وأتربط على نفس الرباط ومتوقع معاملة لا أعرف ما ستكون، كنت خائف فى اللحظة هذه"، ثم غادر وتركنى للآخرين، فى هذا اليوم حدث إعتداء جنسى على من شخص واحد وهم واقفون، قال لى الشخص: (النهارده ستتعرض للـ ..... هنا أنت) وكنت أتوسل إليهم وأقول أنا لدي أولاد بينما هم يسبوننى، بعد الإعتداء على حتى أخرجونى إلى زنزانة أخري غير التى جئت منها.

بعد ذلك بفترة لا أستطيع تقديرها طلبونى مرة أخري وقالوا لى: "سوف تفعل ذلك من غير ما نربطك وتنفذ كل ما يطلب منك"، قلت لهم: "اللى عايزينو أنا بعملو"، هذه المرة أخرج أحدهم ..... وأمرنى أن أضعه فى فمى، بينما كان هناك آخر يقوم بالتصوير، ثم أمرنى أن أنحنى على المقعد ثم قام بإيلاج ..... بينما الآخر يسجل بالكاميرا كل شيئ.

عندما عدت إلى الزنزانة ظل الوضع هكذا حتى أتى شهر رمضان، وكانوا هم من أخبرونا بذلك فنحن كنا لا نعلم بالزمن، وتوقف التعذيب فى رمضان، وكنا نسمع آذان داخل المكان وهم يصلون (من يقوموا بتعذيبه) كانت التغذية المقررة لنا عبارة عن وجبتين فول وعدس مع كل وجبة رغيف واحد، يقول "أ. م. ل": "تخيل أنهم أحضروا لنا مصاحف داخل الزنزانة!!"

ثم بعد نهاية شهر رمضان وبعد عيد الفطر قابلونى وقالوا أننى جئت إلى هنا عن طريق الخطأ، وأن هناك حوار وطنى تبادر به الحكومة وأنهم سيخرجون قريبا، وبعد فترة أنا ومن معى ضمونا فى زنزانة واحدة ولم يستدعونا مرة أخرى للتحري.

من المعتقل إلى الجحيم

لم تنتهى القصة عند ذلك، بعد سبع شهور بداخل جحيم هذا المعتقل خرجت يوم 10-11-2013، وقعنا الكثير من الأوراق بالسجن ثم فى رئاسة الأمن والمخابرات، ثم حذرونا من أن نذكر أى شئ عما حدث لنا أو أين كنا، ثم أخرجونا فى سيارة تمر على كل منطقة وتلقى بنا فى الطريق، "ما كان عندى وجه أذهب لأهلى وأولادى بعدما حدث لى" يقول "أ. م. ل"، لذلك توجهت إلى المناطق الشمالية للعمل فى التعدين فى منطقة تسمى (.....)، ظللت مختبئآ بالمكان وأعمل لمدة سنة ونصف أو أكثر فى هذا المكان، لم يكن أحد يعلم أين أنا أو إذا كنت حيآ أم لا، ثم علمت من أحد المعارف بأن الأمن قد داهم منزلى للبحث عنى وأن زوجتى وأولادي قد ذهبوا إلى مصر ثم عادوا للبحث عنى مرة أخري.

لذلك فى مايو 2015 تقريبا ذهبت إلى الخرطوم، وقابلت أولادى وزوجتى، وحكيت لزوجتى عما حدث لى، التى قالت أن جهاز الأمن أتى إليهم فى البيت للبحث عنى واعتدوا عليها وعلى أولادي وأنها تعرضت للإغتصاب، وعلمت أن أصدقائى الذين قبض عليهم معى أثناء العبور كان مصيرهم كالتالى: (إ س) كان قد أصبح مدمنا على تعاطى المخدرات، (س. ا. ا) هرب واختفى ويقال أنه قد إعتاد على ممارسة الشذوذ الجنسى نتيجة ما تعرض له، وأخيرا (ي. ع. ا) قد توفى بعد خروجه من المعتقل.

حين يصبح الألم طقسا أسبوعيا .. اغتصبونا أنا وزوجتى أمام بعضنا البعض

عند عند عودتى من مناطق التعدين الشمالية المعزولة إلى الخرطوم علم الأمن بذلك وأخذونى من البيت إلى مكتب جهاز الأمن والمخابرات فى داخل "مبنى المحلية" بحى (....)، وقالوا أنه كان يجب على الحضور مرة كل شهر منذ إطلاق سراحى، فقلت لهم أننى لم أستطع مواجهة أسرتى وأولادي بعدما فعلتموه بى فى السجن فذهبت لأعمل فى مكان بعيد، لكنهم أهانونى بشدة، وطلبوا منى أن أتى غدا إلى المنزل الذي هو مبنى تابع وملحق بمبنى جهاز الأمن، ولكن.. هذه المرة كان على أن أصطحب معى زوجتى.

عندما عدت للبيت تكلمت مع زوجتى، وكنت أرفض الذهاب، لكنها قالت لى أننا يجب أن نطيع وإلا انتقموا منا ومن الأولاد، ذهبت أنا وزوجتى مجبرين إلى المبنى فى الموعد، وهناك وضعونا فى غرفة واحدة، كنت أنا مستلقى على طاولة وزوجتى مستلقاة على طاولة أخري بجواري، وقاموا بالإعتداء الجنسى علينا نحن الإثنان بينما كان هناك من يقوم بالتصوير كالمعتاد، كنا من شدة الألم والإذلال أشعر أن المعتدين كانوا هذه المرة ينفذون الإغتصاب فقط بغرض أداء المهمة والحصول على التصوير فقط دون أى لذة أو استمتاع، وفى نهاية اليوم أمرونى أن آتى إليهم فى الأربعاء من كل أسبوع، لقد أخذونى بجريرة الصمت... وأخذوا زوجتى لتكتمل الإهانة.

فى ذلك اليوم كنت فى شدة الإنهيار، وفى الحقيقة زوجتى كانت أقوى منى، وهى التى كانت تربت على كتفى وتقول أن لنا أطفال يجب أن نراعى حياتهم، لأنهم سينتقمون منهم إذا عصينا أمرهم، وهكذا ظللت أذهب كل أسبوع لتسجيل حضوري دون حدوث أي إعتداءات أخري، ثم أصبح الموعد يتباعد ليصير مرة كل شهر وشعرت أنه قد قل الإهتمام بى بالمقارنة بما مضى، حتى قامت الثورة فى 2019 وسقط نظام البشير فى 11 أبريل، كنت أكثر شخص بالعالم فرح بالثورة لأن معناها أن تلك التسجيلات والفيديوهات قد انتهت وانتهى أى تهديد أو إبتزاز وفضائح قد تحدث لنا بسببها، وكان أولادى من ضمن المعتصمين فى إعتصام القيادة للمطالبة بتنفيذ مطالب الشعب والثوار.

اليوم المشئوم

إلى أن جاء اليوم المشئوم يوم 25 أكتوبر 2021 وحدث إنقلاب عبد الفتاح البرهان على حكم عبد الله حمدوك المدنى، ونزل جهاز الامن من جديد إلى الشارع وقام بإعتقالات للجميع والذي كان هو نفس أفراد الجهاز أيام عمر البشير، جهاز الأمن أخذنى فى أول 2022 من البيت إلى مكتب الأمن فى حى (.....)، كان هناك بعض من نفس الأشخاص الذين كنت أقابلهم هناك، قالوا لى: "نحن عدنا يا "أ. م. ل" مرة أخرى وأنت الآن اعتبر نفسك كالوضع السابق، وتأتى هنا باستمرار، ونريد تفاصيل دقيقة عن كل التحركات لأننا نعرف أن أولادك فى لجان المقاومة من الثوار الذين يديرون الإعتصام والتحركات"

حتى الآن لم يكن أولادى يعرفون أى شئ هم فقط يعرفون أننى كنت أعمل بمنطقة بعيدة، تشاورت مع زوجتى التى قالت أن الوضع قد تأزم ولابد أن نغادر لأن الوضع قد عاد كما كان، فقررت أن أجاريهم حتى نجد فرصة للتصرف، وتظاهرت فترة من الوقت بالتعاون معهم مرة أبلغهم بمعلومات حقيقية ومرة بأى معلومات أختلقها حتى شهر أغسطس عندما أتى يوم من الأيام أحد أفراد جهاز الأمن قام بتسليمى حقيبة كبيرة بها كمية من مخدر "الآيس" الذي انتشر بشدة بعد الثورة، وطلب منى توزيعها على الشباب حتى لو بدون مقابل لحث الشباب على الإدمان مع التركيز على لجان المقاومة، وأن هناك عناصر أخرى غيري تتبعهم وتفعل نفس الفعل وأن على أن آتى فى الأسبوع القادم لأعطى تقريرا عما نفذته من تعليمات، وعندما حاولت الرفض قالوا انتهى الكلام.

خرجت وفكرت أننى من المستحيل أن أفعل ذلك، ولن أستطيع تدمير شباب صغير مثل أولادى بنفسى وبيدي، فألقيت بالحقيبة فى موقد النار المخصص لحرق القمامة بالقرب من المبنى، وذهبت لزوجتى وحكيت لها ما حدث، واتفقنا على ضرورة هروبى من السودان، وبالفعل قمت فى اليوم التالى بدفع أموال فى الجوازات لاستخراج جواز سريع لنفسى عن طريق سماسره الجوازات، وفور استلام الجواز ذهبت للوكالة التى تعطى تأشيرة مصر والتى غالبا ما تسلم الجواز مصحوبا بالتأشيرة، لكنها تستغرق ثلاثة اسابيع بينما موعدي مع الأمن لتقديم تقريري عن توزيع المخدرات يوم الأربعاء، لذلك اختفيت فى منطقة عشوائية بعيدة حتى استلام الجواز بالتأشيرة، وفور استلام الجواز توجهت إلى مصر.

المأساة مستمرة فى مصر

وصلت إلى مصر فى أول سبتمبر وفور وصولى فوجئت بزوجتى تتصل بى وهى تبكى، قالت: "عيالك قلبوا الدنيا والقبيلة عملوا اجتماع وقالوا انهم شافوا فيديوهات مشينة لك ومصدقين أنك عملت كده" كان ذلك الفعل بالنسبة لقبيلتى يعنى أن "أ. م. ل" عقابه الموت، لم أكن قادرا على إتخاذ أي قرار لتبرأة نفسى أمام أولادي ولا أستطيع مواجهتهم، ولا أستطيع العودة إلى السودان، وأفضل الذهاب إلى الجحيم على أن أعود إلى السودان.

وبعد مرور عدة شهور وأنا هارب بمصر، نشبت الحرب بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع فى إبريل 2023، وكل من أتيت إلى مصر هاربا منهم وجدتهم جميعا يأتون إلى مصر، وأتت زوجتى وأولادي إلى مصر بسبب القصف والإعتداءات، ولكن لم يكن أحد يعرف أننى بمصر إلا زوجتى، وبعد أربعة أشهر قابلت زوجتى فى مكان دبره لى أحد الأصدقاء، وطلبت منها أن تحضر معها إبنى الصغير "د" لأننى كنت أشتاق لرؤيته كثيرآ، وعندما عادت زوجتى من تلك المقابلة أخبر الطفل الصغير الجميع بأنه "شاف بابا"، فما كان من الأبناء الكبار إلا أن هاجموا أمهم، واتهموها بأنها عديمة الخلق والشرف والكرامة إذ تظل على علاقة بهذا الرجل بعد ما ظهر منه من أفعال، وقالوا بأنهم متأكدون أنه كان يقوم بذلك لشذوذ عنده، من الواضح أن جهاز الأمن نشر مقاطع توحى للمشاهد بأننى كنت أفعل ذلك برغبتى، لأن ابنى قال لأمه أنه رأى مقطع لى وأنا من الواضح أننى مستمتع بلعق عضو أحد الأشخاص، ولم يصدقوا ما قالته أمهم، ربما الأمل الوحيد لتصديق أولادي لما أقوله أنا وزوجتى هو ظهور الفيديو الذي يصور إغتصابنا أنا وزوجتى معا، عندها قد يصدقون أنها غير متسترة على وعلى شذوذي وأننا ضحايا لجهاز الأمن ويصدقوا قصتنا.

أبنائى الكبار الآن إثنان منهم تركوا والدتهم ويبحثون عنى للإنتقام منى ولرد شرفهم وسمعتهم أمام الناس وأهل القبيلة، بينما بقيت زوجتى مع إبنى وبنتى والإبن الصغير، وأنا قد دبر لى أحد المعارف عملا بمكان بعيد فى منتصف الطريق الصحراوي حيث أعمل الآن بعيدا عن العيون، لأن السودانيون الآن منتشرون فى مصر وبمجرد رؤيتهم لشخص سودانى يسألونه عن مكانه ومن أين أتى وعن أحواله وأنا لا أريد أن يصل لى أحد.

الشهادة السابعة - ممرضتان اختطفا سويا من المشفى واغتصبا والتقيا وقت توثيق شهاداتهم فى مصر

الحالتان وثقتا ما تعرضا له فى السودان بعد لجوءهما إلى مصر وفى أوقات مختلفة، ولم يكن أي منهما تعرف مصير الأخرى منذ اختطافهما من المشفى حيث يعملان كممرضات، وافتراقهما فى غرف منفصلة وتعرضهن للإغتصاب من قبل قوات الدعم السريع، وكان لقاؤهما بالقاهرة مؤثرا بعد أن عثرا على بعضهما أحياء، بعد أن جمع بينهما رغبتهما الشجاعة فى الشهادة عما تعرضن له

"نادية" من الخرطوم والتى تعمل بالتمريض، فى أول يوم الحرب كانت مع زملائها بالمستشفى ليلا، اقتحمت القوات المكان (سيارة بوكس أبيض بها أربع أفراد يرتدون ملابس الدعم السريع)، فى البداية طلبوا منهن المجئ معهم لعلاج حالات مصابة بجروح كبيرة، ثم اخذوها وزميلتها "نسمه" وفصلوا البقية من النساء والممرضات عن بعضهن، واستولوا على حقيبتها كلها والتليفون وكل متعلقاتها، تعرضن للضرب والعنف حتى اقتادوهن إلى السيارة وعن حالتها وقتئذ تقول: "كنت أبكى فقط ولما حاولت أقاوم وأجرى لكن حط لى السلاح فى رأسى لأن كلهم كانوا شايلين سلاح".

ثم اقتادوهما إلى بيت لا تعرفه داخل الخرطوم فى 18 ابريل2023 حيث بقوا فيه لخمسة أيام، تم فصلها عن زميلتها فى غرفة منفصلة وتناوبوا اغتصابها طوال تلك الأيام، فى اليوم الرابع اتصلوا بالزوج وطلبوا اثنين مليار جنية سودانى أو يقتلوها، وبنفس اليوم بالمساء ارسل لهم زوجها المبلغ.

فى اليوم الأخير كانت فى غياب عن الوعى ووجدت نفسها فى مكان اخر غير البيت الأول ثم اتضح لها أنهم تركوها فى المستشفى ووجدت أسرتها معها، قابلها طبيب نفسى بالمستشفى لكنها ما كانت ترغب فى مقابلة أحد أو مستعدة للتحدث مع أحد.

بسبب هذا الحادث – تقول "نادية" - انضم الزوج للجيش من أجل الانتقام من المنتمين للدعم السريع، وبقيت هى مع الأولاد، لا تعرف مصير زميلتها التى كانت معها يوم الواقعة حتى الان ولا تعرف أخبارها، عاشت منعزلة فى البيت لأن كل المنطقة عرفت بما حدث لها وكانت تشعر بالعار.

فى أغسطس القوات بدأت تزحف لمنطقتها مرة أخرى فقررت أن تأخذ الأولاد وتهرب إلى مصر مع بعض النقود وقطعة مصوغات ذهبية، وعن طريق بعض المعارف خرجت من منطقة اسمها صابرين فى الخرطوم واستقلت باص سياحى كبير الى مدخل أرقين ودخلت عبر المعبر من غير طريق البوابة وأنزلهم السائق فى الجانب المصري فى الصحراء الساعة 12 ليلا، كانت السيارة كلها نساء ورجال وأطفال يسيرون لمدة ساعتين حتى وجدوا سور من الأسلاك وعساكر مصرية سمحت بعبورهم ثم واصلوا السير لمدة ساعتان من الساعة 12 ليلا، ملابس الأطفال وأحذيتهم وحاجياتهم ألقوها كلها أو فقدوها وتمسكت فقط بشنطة الأوراق.

تواصل نادية الرواية: " الى كركر ومنها إلى أسوان، تكلفت الرحلة 450 الف جنية سودانى دفعوا فى السودان، وطريق السفر كان أفراد يسلمونهم إلى آخرين فى كل نقطة وصول، فى أسوان اصطحبوهم إلى إحدى الشقق للإستحمام والراحة، لكنهم فوجئوا بهجوم بعض المصريين الذين فتشوا بحثا عن مال أو ذهب معهم لكنهم لم يعثروا على ممتلكاتها حيث كانت تخفى اسورتين فى ملابسها، تقول: ركبنا عربية للقاهرة بسعر 550 جنية للمقعد حتى وصلوا إلى القاهرة حيث باعت إحدى القطع الذهبية وحصلت على شقة مفروشة فى منطقة ..... بدون فرش ثم اشترت فرش وبطاطين وبعض الاطباق.

بعد استقرارها أضطرت للعمل من أجل العيش وكممرضة توجهت إلى الصيدليات للعمل مع الحالات التى تحتاج إلى رعاية طبية، كان لها جار سودانى يدعى "ه" كان دائم التعرض لها بالتحرش وقام بمحاولة الإعتداء عليها وأثناء رمضان أتاها اتصال لطلب ممرضة للعمل وعندما ذهبت إلى العنوان المذكور وجدت هذا الرجل، كان قد فتح لها الباب رجل آخر دخلت فلم تجد أى سيدة مريضة وأغلق الباب وبدأ الرجلان فى تهديدها وأغلقوا الباب بالمفتاح وللمرة التانية يحصل نفس الشئ معها وتتعرض للإغتصاب.

قامت بعمل بلاغ عن الواقعة بقسم 6 أكتوبر لكن تقول: "لازم تدفع فلوس عشان يجيبو الشخصين الذين اختفوا تماما، ثم قامت بالتسجيل بالمفوضية فى شهر أغسطس وتسلمت الكارت بداية سبتمبر، كان هناك مساعدات مالية فى البداية حيث حصلت مرة على 4 الاف للمدارس والمساعدة الشتوية ومن كاريتاس مرة 4 الاف، بعد ذلك انقطعت المساعدات، واستمرت أحزانها حين علمت وهى بمصر لاحقا بوفاة جدتها أثر سقوط قذيفة وقعت على بيت جدتها فماتت وقرأت إسمها ضمن المتوفين، ولا توجد أخبار عن الأب والناس كلها نزحت ورحلت ولا تعرف أحد ينقل لها الأخبار من السودان، حاليا تطلب نادية فقط الحماية ولا تريد أن تتعرض لأى إعتداء مرة أخرى وتريد أن تعيش بأمان

نسمه تلتقى مع نادية

عندما تحدثت "نسمه" خلال شهادتها، حكت نفس ما ذكرته الضحية السابقة "نادية" وكأنهما كانا معا، وقالت عن وقت الإعتداء: "انا فقدت الوعى وما حسيت بحاجه بعدها، بالليل ما لقيت حد ومشيت لقيت نفسى فى نهاية أم درمان، كان معى واحدة اسمها نادية اخدوا تليفونها ومن وقتها ما أعرف عنها شئ لأنهم فصلونا عن بعض، هناك اثار ضرب وجروح وخدوش ما زالت موجودة بجسدي، شعرت بعدم الأمان، ولقيت ناس مسافرين مصر قالوا لى تعالى معانا، أنا أصلا ما كان معى أي فلوس فخرجت معهم إلى مصر"

القسم الثاني: أوضاع الضحايا فى مصر

أوضاع الضحايا بعد الوصول إلى مصر ،، بين الخوف والخذلان

رحلة اللجوء إلى مصر .. التحديات التى يواجهها الناجون بعد الفرار

رغم مغادرتهم لميادين القتال والعنف، لم يجد الناجون من الانتهاكات الجنسية فى الحرب السودانية ملاذا آمنا فى مصر، فواقعهم اليومى يعكس استمرارا للعنف، وإن كان فى أشكال مختلفة: إهمال، تهميش، وغياب شبه تام للحماية والدعم.

الخذلان المزدوج: بين صمت المؤسسات وقسوة الواقع

بين ذاكرة الانتهاك وصعوبة اللجوء، يعيش الضحايا فى مصر واقعًا عنوانه: العزلة، الفقر، وانعدام الأفق، حيث تلتقى خيبة الأمل من المجتمع الدولى مع إهمال الدولة المضيفة، لتشكل جرحا جديدا فوق جراحهم الأصلية، حيث يعيش ضحايا الانتهاكات الجنسية فى الحرب السودانية بعد لجوئهم إلى مصر أوضاعا مأساوية تعكس عمق الجراح التى لم تندمل، كثيرون منهم يصلون لمصر مثقلين بذكريات العنف والخذلان، ليواجهوا واقعا جديدا لا يقل قسوة، فبين جدران غرف ضيقة أو مآو مؤقتة بلا أثاث أو أغطية أحيانا، يعانون من فقر مدقع بسبب غياب فرص العمل أو مصدر دخل، مما يجعلهم عاجزين عن سداد إيجار السكن، فيضطرون لمشاركة الآخرين أماكن ضيقة وغير إنسانية للعيش، الغذاء شحيح، خاصة للأطفال، الذين يعانون من سوء تغذية متفاقم، بينما تغيب عنهم فرص التعليم أو أي شكل من أشكال الحماية.

النساء فى قلب العاصفة

تقع مسؤولية الإعالة والرعاية بشكل كامل على كاهل النساء، ورغم آلامهن، تتحمل النساء وحدهن عبء كل ما يتعلق برعاية الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم وصحتهم، وغالبا ما تكن ضحايا للعنف الجنسى بأنفسهن، وسط غياب تام لأي دعم اجتماعى أو مؤسسى، تتحمل هؤلاء النساء أعباء مضاعفة، تشمل توفير الغذاء، العلاج، التعليم، والحماية لأطفالهن، وسط حالة دائمة من الخوف والقلق.

أوضاع معيشية غير إنسانية

يعيش الضحايا فى مساكن مؤقتة أو غرف ضيقة تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة. تكررت شهادات تشير إلى مشاركة عدة أسر لمكان واحد، دون أغطية كافية أو أثاث أو تهوية، وهو ما يخلق بيئة غير صالحة للعيش، خاصة للأطفال.

معظم اللاجئين يعانون من فقر مدقع نتيجة غياب فرص العمل، ما يجعلهم غير قادرين على دفع إيجار السكن أو شراء الغذاء والدواء. الأطفال، بشكل خاص، يعانون من سوء التغذية الحاد وغياب الرعاية الصحية والتعليمية، وهو ما ينذر بتأثيرات طويلة المدى على جيل كامل من الناجين.

قالت إحدى اللاجئات عبر شهادتها: "منذ شهور وأنا وأطفالى الخمسة نقيم ضيوفا فى شقة سيدة سودانية مع أطفالها وأسرتها، بعد أن قضيت عشرة أيام أنام أنا وأطفالى فى حديقة امام مقر المفوضية، كان الأطفال يدخلون الحمام فى كافيتريا ولا أجد أي فلوس لإطعامهم ..."

تهديد دائم بالترحيل والخوف من الأمن

يتحدث عدد من اللاجئين عن الاستيقاف الأمنى المتكرر من قبل الشرطة المصرية، ما يرسخ شعورا دائما بعدم الأمان، كما أن القلق من الترحيل إلى السودان، رغم كونه بلدا يشهد حربا وانتهاكات جسيمة، يبقى هاجسا يلاحقهم، هذا التهديد لا يشكل فقط خرقا واضحا لمبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه فى القانون الدولى، بل يزيد من هشاشة أوضاع الضحايا، حيث قد يتعرضون من جديد لنفس الانتهاكات أو حتى الموت.

وفق شهادة موثقة فى 2024 يقول أحد اللاجئين: "لا أخرج من مكان عملى الذي أبيت أيضا به فى منطقة نائية، ولا أخرج إلى أي حياة لأنى أخاف أن يقابلنى بوكس الشرطة ويرحلونى ..."

دور غائب للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يشعر كثير من اللاجئين بأن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تعد توفر الحماية الفعلية كما يفترض، إذ تحول التسجيل إلى إجراء بيروقراطى لا يقدم لحامله ضمانا بالحماية أو المساعدة، ويتكرر الشعور بين الضحايا بأن المؤسسات الدولية تخلت عنهم فعليا، تاركة إياهم يواجهون حياة قاسية، فى ظل واقع ينتهك كل المواثيق الدولية دون أي محاسبة أو تدخل فعال، وبين صمت المؤسسات وقسوة الحياة، يبقى اللاجئون السودانيون فى مصر عالقين فى دائرة من الألم والعزلة والخذلان.

"ما سبب ضعف صلاحيات المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ولماذا لا تتدخل لحماية اللاجئين من بطش الحكومة المصرية نحنا معنا كارت ولا بيشفع لنا عند الحكومة ؟!!"
"من شهادة وثقت فى مايو 2024 ..."

غياب الحماية في دولة اللجوء

الحماية القانونية والإنسانية

يعانى اللاجئون فى مصر، وخصوصا الفارون من النزاع فى السودان، من غياب واضح للحماية القانونية والإنسانية، ما يجعلهم عرضة للانتهاكات ولأوضاع معيشية شديدة الصعوبة، ورغم أن مصر دولة موقعة على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، إلا أن التطبيق العملى لهذه الالتزامات الدولية يظل محدودا فى ظل غياب تشريعات وطنية شاملة توفر حماية فعالة للاجئين.

وتشير التقارير إلى تراجع متزايد فى دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل مصر، حيث تعانى من ضعف الموارد، وضغوط متزايدة نتيجة ارتفاع أعداد اللاجئين، مما

ينعكس سلبا على قدرتها فى تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، سواء من حيث التسجيل أو تقديم المساعدة القانونية والمعيشية، كما تفتقر الدولة إلى آليات تنفيذية فعّالة لمتابعة أوضاع اللاجئين وحمايتهم من الاعتقال التعسفى، الترحيل القسري، أو الاستغلال.

وتتحمل مصر، بوصفها دولة طرف فى الاتفاقيات الدولية، مسؤولية قانونية وأخلاقية فى ضمان حماية اللاجئين على أراضيها، لكن الواقع يعكس فجوة كبيرة بين الالتزامات النظرية والتطبيق الفعلى، ما يستدعى تدخلا دوليا داعما، وإصلاحا جادا فى البنية القانونية والمؤسسية الخاصة باللاجئين داخل البلاد.

هشاشة قانونية فى بيئة غير حامية

رغم كون مصر طرفا فى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، فإن غياب قانون لجوء وطنى فعال يتماشى مع المعايير والمواثيق الدولية حتى الآن، يجعل اللاجئين - خاصة أولئك الفارين من النزاع فى السودان - فى وضع قانونى هش ومفتوح على كافة أشكال الانتهاك.

التشريعات المحلية الحالية لا تضمن حماية كافية، بل تعتمد على إجراءات إدارية فضفاضة، ما يؤدي إلى خضوع اللاجئين لتقديرات أمنية غير خاضعة للرقابة القضائية، ويعانى كثير منهم، حتى بعد التسجيل لدى المفوضية، من الاستيقاف العشوائى، التهديد بالترحيل، أو حتى الاعتقال لفترات طويلة دون تهمة واضحة.

فى ظل هذا الفراغ التشريعى، تصبح بطاقة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وثيقة شكلية لا توفر حماية فعلية، ما يفقد اللاجئين الثقة فى المؤسسات الدولية والمحلية على حد سواء.
فجوة القانون والتطبيق: تشريعات غائبة ومسؤوليات متنصل منها

رغم توقيع مصر على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الإضافى لعام 1967، إلا أن الواقع التشريعى والعملى يظهر خللًا جوهريًا فى الحماية القانونية، لا يوجد حتى الآن قانون وطنى شامل للجوء دخل حيز التنفيذ بل لا تزال اللائحة التنفيذية للقانون رقم 164 لسنة 2024 معلقة، ما يعنى أن آلاف اللاجئين يعيشون فى حالة قانونية غير مستقرة، دون إطار واضح يعرف حقوقهم أو يضمن حمايتهم.

وفى غياب هذا الإطار، تترك الأمور لتقديرات الأجهزة الأمنية والإدارية، وغالبا ما يتعرض اللاجئون، خاصة السودانيون، لمعاملة تمييزية وقرارات اعتباطية تتراوح بين الاستيقاف والترحيل دون مراجعة قضائية، إلى التضييق فى فرص الإقامة والتعليم والرعاية الصحية.

إن مصر تتحمل بموجب التزاماتها الدولية مسؤولية حماية اللاجئين، لكن غياب تفعيل القانون يعد انتهاكا واضحا لمبدأ "الاعتراف الفعال بحق اللجوء"، حيث لا يكفى التوقيع على الاتفاقيات، بل يجب أن تترجم إلى سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ مع وجود آليات رقابة ومساءلة.

أثر غياب الحماية والدعم فى مصر على اللاجئات الناجيات من الانتهاكات الجنسية

يمثل غياب الحماية القانونية والإنسانية فى مصر تحديا خطيرا للاجئات السودانيات، خصوصا أولئك اللواتى وصلن إلى الأراضى المصرية بعد تعرضهن لانتهاكات جنسية خلال النزاع أو أثناء رحلة اللجوء، فى ظل غياب إطار وطنى فعال لحماية اللاجئين، تعانى هؤلاء النساء من انعدام الدعم بأشكاله المختلفة، ما يزيد من معاناتهن ويضاعف من خطر إعادة تعرضهن لانتهاكات جديدة فى بيئة غير آمنة.
النساء الناجيات: نساء منهكات فى غياب الدعم والرعاية

اللاجئات السودانيات الناجيات من العنف الجنسى هن من بين الفئات الأكثر هشاشة، حيث يعانين من فقدان الدعم النفسى، انعدام الملاجئ الآمنة، وغياب آليات التبليغ الفعالة عن الانتهاكات، ويفيد عدد منهن بأن الخوف من الوصمة أو من فقدان وضع اللجوء يمنعهن من التحدث عما تعرضن له، سواء فى السودان أو حتى داخل مصر، حيث يجدن أنفسهن فى مواجهة واقع مزدوج القسوة، فبعد أن نجون من الاغتصاب، الاعتداء، أو الاتجار، يصلن إلى مصر ليواجهن:

صعوبة الإفصاح عن الانتهاكات بسبب الخوف من الوصمة المجتمعية أو رفض المجتمع المضيف.
غياب أي مراكز حماية أو دعم نفسى متخصص يقدم لهن الرعاية اللازمة.

خطر فقدان الوضع القانونى إذا تحدثن أو أبلغن عن أي شكل من التهديد أو الانتهاك فى مصر.

"لا أجرؤ على الذهاب إلى الشرطة، إن قلت إننى تعرضت للاغتصاب، قد يسحبون منى بطاقة اللجوء، أو يطردوننى. أفضل أن أبقى صامتة." - شهادة لاجئة سودانية، القاهرة، يوليو 2025.

تفيد الشهادات، بالإضافة إلى تقارير حقوقية بأن العديد من اللاجئات لا يستطعن الإفصاح عما تعرضن له خشية الوصمة أو الترحيل، أو فقدان المساعدات المحدودة التى يتلقينها، أو الإنتقام من الأهل أو العشيرة، كما أن ضعف التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المحلية، وعدم وجود مراكز دعم متخصصة وآمنة، يساهم فى تغييب العدالة ويحرم الناجيات من الرعاية النفسية والطبية الضرورية.

"انتى ما معك إقامة لو دخلتى جوا القسم تعملى محضر هتتحبسى .. يلا أمشى من هنا.. قالولى كده لما روحت عشان أعمل محضر فرجعت وقولت خلاص"

"من أقوال إحدي السودانيات المقيمين بمصر فى شهادة وثقت فى مايو 2024"

هذا الواقع المؤلم يتعارض مع التزامات مصر الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية اللاجئين لعام 1951، ويظهر الحاجة الملحة إلى تطوير منظومة حماية شاملة تراعى خصوصية الفئات الأكثر هشاشة، مثل النساء الناجيات من العنف الجنسى، وتضمن لهن سبل الإنصاف والرعاية والتعافى

وحيث أن مصر طرف فى اتفاقية سيداو، ما يعنى أنها ملزمة قانونيا بحماية النساء من التمييز والعنف، وتوفير مراكز استقبال ورعاية خاصة، حيث غياب هذه الآليات يعد إخلالا بالتزاماتها الدولية، ويعرض النساء لخطر الانتهاك المتجدد أو الانتحار أو الوقوع ضحية الاستغلال.

فى هذا السياق، ازدادت ظاهرة الهجرة عبر طرق غير قانونية، ما أدى إلى حالات توقيف واحتجاز، بل وترحيل، فى انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وتفيد الشهادات والتقارير بأن بعض المرحلين كانوا يحملون وثائق لجوء صادرة عن المفوضية.

إن فرض هذه القيود على الحدود وهذه السياسات تخالف روح المادة 33 من اتفاقية اللاجئين التى تمنع رد الأشخاص إلى أماكن قد يتعرضون فيها للخطر، كما أن فرض التأشيرات بهذه الطريقة، وغياب البدائل الآمنة، يعد إغلاقا فعليا لحق اللجوء أمام أشخاص هاربة من اماكن نزاع مسلح فى غاية الخطورة.

عواقب غلق الحدود المصرية السودانية وفرض الرسوم والرشاوي

العواقب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية: كيف يؤثر غلق الحدود وفرض الرسوم والرشاوي على حركة اللاجئين السودانيين. ماذا يعنى هذا للأشخاص الذين يحاولون الهروب من الموت؟

يعنى ذلك إنقطاع كل السبل بالنسبة إلى عدد كبير من السودانيين وخاصة الفئات الأكثر ضعفا كالنساء والأطفال، وبقائهم محاصرين بالمخاطر فى كل لحظة، ومنها التعرض للإعتداء من أي من الأطراف المتصارعة أو أي جهة مسلحة تتحكم فى منطقة ما بكل ساكنيها فى ظل غياب حكومة مركزية تفرض القانون والحماية.

هكذا أصبح التكدس كبيرا والأعداد التى فى الإنتظار تنتظر أياما وشهورا عند المعابر، معظمها لا تملك من المال ما يكفى لإستعجال الموافقة على منح التأشيرة أو لا تمتلك جواز سفر من الأصل، وقد تلجأ غالبية هذه الحالات إلى سلك طريق الهجرة غير النظامية بكل ما يحمله هذا الطريق من مشقة ومخاطر.

الهجرة غير النظامية:

وهى مسارات الهروب غير القانونية التى قد يكون اللاجئون مضطرين لاختيارها، وتصبح هذه المسارات أكثر خطورة نتيجة لهذه الإجراءات، وأهم خطر أصبح يواجه القادمون بطريق غير الطريق الرسمى هو إمكانية التوقيف والإحتجاز والترحيل القسري، والذي وإن كان يخالف القانون الأخير الذي أصدرته الحكومة المصرية وهو القانون رقم (2024/164) إلا أن التوقيف والإحتجاز والترحيل القسري أمرا واقعا وتخوفا شديدا لدي كل لاجئ سودانى يسير فى شوارع القاهرة، بالرغم من أن هذه الممارسات تتعارض مع نص من نصوص القانون نفسه وهى المادة (32):

"لا يُعد من قدم مباشرة من أقاليم كانت فيها حياته أو حريته فى خطر، مسئولاً مسئولية مدنية أو جنائية بسبب الدخول أو الوجود غير المشروع إلى أراضى جمهورية مصر العربية، متى سلم نفسه فور وصوله إلى أي من السلطات الحكومية."

شهادات تفضح تقاعس الشرطة عن حماية اللاجئين

تشير شهادات ميدانية متعددة إلى تقاعس ملحوظ من قبل الشرطة المصرية فى أداء دورها

بحماية اللاجئين، خصوصا أولئك المنحدرين من أصول أفريقية، وعلى رأسهم القادمون من السودان وجنوب السودان ودول القرن الأفريقى. يظهر هذا التقاعس نفسه فى شكل تجاهل لنداءات الاستغاثة، والتباطؤ أو التلكؤ فى الاستجابة لحالات اعتداء أو تحرش، بل وأحيانا فى التعامل العدائى مع الضحايا أنفسهم، ما يفقد اللاجئين الثقة فى أجهزة إنفاذ القانون ويكرس شعورهم بالهشاشة والانكشاف.

لذلك تعانى الجاليات السودانية وغيرها من أصول أفريقية من تمييز ممنهج، سواء من قبل بعض أفراد الشرطة أو فى المعاملات اليومية، حيث أضبح اللاجئون السودانيون فى مصر يتحدثون عن شعور دائم بأنهم مواطنون من درجة أدنى، لا تلبى نداءاتهم، ولا تحقق بلاغاتهم، كما يشير لاجئون إلى أن الشرطة تتجاهل شكاوى العنف أو التحرش ضدهم، بل وقد يعاملون كجناة عند محاولة التبليغ، ويتسبب هذا فى إحجام عدد كبير من اللاجئين عن التوجه للجهات الرسمية، حتى فى حالات الخطر المباشر.

وفق إحدى الناجيات فى شهادتها تقول: "قال لى محقق الشرطة عند طلبى عمل بلاغ إعتداء: "إنتو جايين هنا تشتغلوا فى الدعارة وعايزه تعملى محضر تحرش"

التمييز العنصري المؤسسى: اللاجئون الأفارقة هدف للتجاهل والخذلان

يتعرض اللاجئون الأفارقة فى مصر بشكل خاص للتمييز العنصري، سواء فى الشارع أو فى أماكن العمل أو عند التعامل مع الجهات الرسمية، حيث ينظر إليهم غالبا بنظرة دونية مرتبطة بلون البشرة أو الخلفية العرقية. هذا التمييز لا ينعكس فقط فى الممارسات المجتمعية، بل يتجلى أيضا فى غياب أي محاسبة حقيقية عند تعرض اللاجئين للاعتداءات، مما يعزز مناخ الإفلات من العقاب ويشجع على تكرار الانتهاكات.

وفق استبيان شمل عددا من السودانيين أكد الغالبية أن أكبر دافع للتمييز من وجهة نظرهم كان قائما على لون البشرة ثم تلاها اللهجة والجنسية، ويتعرض اللاجئون السودانيون والسود بصفة عامة لممارسات عنصرية، تبدأ من الشارع وتنتهى عند مكاتب الشرطة، من الأمثلة:

تجاهل بلاغات الاعتداء أو التحرش التى يقدمها لاجئون سود البشرة، الاحتجاز بناء على الملامح الجسدية أو لون البشرة، عدم فتح تحقيقات جدية فى حالات اختفاء أو وفاة أفراد من هذه المجتمعات.

ومع غياب سياسة حكومية واضحة لمكافحة خطاب الكراهية أو التمييز ضد اللاجئين، تبقى هذه الفئة الأكثر عرضة للاستغلال والانتهاك، فى ظل تجاهل مؤسسى لمعاناتهم. إن هذا التقاعس يتنافى مع التزامات مصر بموجب الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومناهضة التمييز العنصري، وتخالف الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التى صادقت عليها مصر، كما أن غياب المساءلة يعمق شعور اللاجئين بأنهم فئة مهمشة، لا تعامل على أساس المواطنة الإنسانية بل على أساس عرقى، ويؤكد على الحاجة إلى إصلاحات عاجلة فى آليات حماية اللاجئين وضمان عدم التمييز فى تطبيق القانون.

امتداد النزاع إلى مصر: تهديد اللاجئين داخل الدولة المضيفة

يواجه بعض السودانيين نفس التهديدات من أفراد الجماعات المسلحة الذين أتوا إلى مصر وكيف يتم استغلال عدم المحاسبة فى تكرار الانتهاكات ضد الهاربين:

لم تنتهِ معاناة العديد من اللاجئين السودانيين بمجرد عبورهم الحدود والوصول إلى مصر، حيث تبيّن تقارير وشهادات ميدانية أن بعض عناصر الجماعات المسلحة أو الأطراف المتنازعة فى السودان قد انتقلوا بدورهم إلى القاهرة، سواء كلاجئين أو عبر قنوات غير رسمية. ونتيجة لذلك، وجد بعض اللاجئين أنفسهم يواجهون نفس التهديدات التى فروا منها، ولكن هذه المرة على أرض الدولة المضيفة.

فى ظل غياب آليات تحقيق فعالة ومحاسبة قانونية واضحة، تستمر هذه الجماعات أو أفرادها فى ممارسات التخويف، والملاحقة، وأحيانًا الاعتداء الجسدي أو الجنسى على اللاجئين، مستغلين ضعف الرقابة الأمنية وغياب التنسيق بين السلطات المصرية والمجتمع الدولى. ويخشى كثير من اللاجئين السودانيين الإبلاغ عن هذه التهديدات، إما خوفًا من الانتقام أو من فقدان وضعهم القانونى، ما يخلق مناخًا من الإفلات التام من العقاب.

إن تكرار هذه الانتهاكات فى بيئة يفترض أن تكون ملاذا آمنا، يشكل خرقا صارخا للحق فى الحماية ويظهر فشلا مزدوجا: من الدولة المضيفة فى توفير الأمان، ومن المجتمع الدولى فى ضمان بيئة لجوء خالية من العنف والتسييس، ويتطلب هذا الوضع تدخلا عاجلا لتوفير آليات حماية فعالة، ورصد دقيق لحركة ونشاط الفاعلين المسلحين داخل حدود الدول المستقبلة.

حيث تكشف شهادات ميدانية عن وجود أفراد ينتمون إلى الجماعات المسلحة المتورطة فى النزاع السودانى داخل مصر، وقد رصدت حالات تهديد مباشر للاجئين من قبل هؤلاء الأشخاص، كما حدثت محاولات لملاحقة أو ابتزاز ناجيات من الانتهاك الجنسى، وأبلغ بعض اللاجئين عن اعتداءات بالضرب داخل الأحياء التى يسكنون فيها، دون تحرك فعلى من الأمن.

بهذه الأوضاع فإن البيئة المصرية، بغياب الحماية، أصبحت ساحة لامتداد الانتهاكات العابرة للحدود، والمجتمع الدولى مطالب برصد وتتبع نشاط المليشيات أو الأفراد المرتبطين بالنزاع داخل أراضى الدول المضيفة.

الخوف من الترحيل والإيقاف الأمنى: تهديد يومى للاجئين السودانيين

أصبحت الحياة اليومية للاجئين السودانيين فى مصر مرادفا للخوف المستمر، يتجنب كثير منهم الخروج من منازلهم إلا للضرورة القصوى، خشية أن يتم توقيفهم عشوائيا من قبل الشرطة، هذا الخوف لا ينبع فقط من احتمال الاحتجاز المؤقت، بل من احتمال الإعادة القسرية إلى السودان، البلد الذي فروا منه بسبب تعرضهم لانتهاكات مروعة.

رغم التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكولات اللاحقة التى تحظر الإعادة القسرية، (مبدأ عدم الإعادة - non-refoulement)، إلا أن مصر متهمة مرارا بتنفيذ عمليات ترحيل إداري وإعادة قسرية بحق لاجئين سودانيين، ما يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولى.

وتشير التقارير والبيانات الموثقة التى سبق إصدارها إلى حالات أُعيد فيها لاجئون، بمن فيهم طالبو لجوء مسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى مناطق نزاع أو إلى بلدان ثالثة دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة أو تقييم المخاطر التى قد يتعرضون لها.

ورغم أن القانون المصري رقم (164 لسنة 2024) ينص على عدم معاقبة من يدخل البلاد فرارا من الخطر، فإن التطبيق العملى يظهر العكس، حيث يوثق ناشطون ومنظمات حقوقية حالات توقيف وترحيل حتى لمن لديهم وثائق سارية، أو إجبارهم على توقيع استمارات "عودة طوعية" تحت التهديد، ما يعد شكلا من أشكال القسر المعنوي المحظور دوليا، وهذا يعد انتهاكا خطيرا لمبدأ عدم الإعادة القسرية non-refoulement - وأن المادة (32) من القانون المصري لا تطبق، كما لا توجد رقابة قضائية فعالة على قرارات الترحيل.

وتبرر بعض هذه الإجراءات تحت ذريعة "الأمن القومى" أو "عدم حيازة إقامة قانونية"، فى تجاهل صريح للطبيعة القسرية لنزوح هؤلاء الأفراد، بل ووثقت حالات تحمل صفة اللجوء والإقامة السارية وتم حجب هذه المستندات (بطاقة تسجيل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين) وإجبار اللاجئين على التوقيع على إقرار يفيد الرغبة الطوعية بالعودة (استمارة ارغب فى العودة الطوعية) إلى بلادهم، وفى حالة الرفض يتم تهديدهم بالبقاء فى الإحتجاز دون أي وسيلة قانونية للتظلم من هذا، الأمر الذي يجبر اللاجئ على التوقيع مكرها على تلك الأوراق، بخلاف الضغط على العائلات وتهديدهم بترحيل أي مقيمين آخرين من العائلة.

هذه الممارسات تحدث رغم صدور قانون لجوء وطنى جديد (رقم 2024/164)، الذي لا يزال دون لائحة تنفيذية، ما يجعل آليات الحماية على الورق غير قابلة للتطبيق الفعلى، حيث ما زالت مصر تفتقر حتى الآن إلى قانون لجوء وطنى نافذ، حيث ما زال قانون اللجوء الأخير دون لائحة تنفيذية منذ تاريخ صدوره 17ديسمبر 2024، ومازالت مفوضية الأمم المتحدة حتى الآن هى من تقوم بمهام التسجيل والحماية نظريا، ما يترك الأمور بيد سلطات الأمن وقرارات إدارية غير خاضعة لرقابة قضائية فعالة، مما يفتح الباب أمام انتهاكات ممنهجة دون مساءلة.

هذا الوضع الخطير يستدعى مراجعة عاجلة للسياسات المصرية تجاه اللاجئين، وتفعيل دور القضاء والرقابة المستقلة على قرارات الترحيل، بما يضمن احترام كرامة الإنسان وحماية الحق فى الحياة والأمان.

الخوف كواقع يومى: الاستيقاف، الاحتجاز، والتهديد بالترحيل

بذلك أصبح أبرز ما يشغل اللاجئين السودانيين فى مصر – رجالا ونساء – هو الخوف اليومى من توقيفهم فى الشارع دون أسباب واضحة، رغم امتلاك البعض منهم لبطاقات لجوء أو تسجيل مع المفوضية، كما يقول أحد الشهود من اللاجئين السودانيين:

"أحمل بطاقة المفوضية، لكن الشرطة أوقفتنى وسألتنى إن كنت سودانيًا. لم يهمهم شىء، قالوا: هذه الورقة لا تعنى أنك تعيش هنا بشكل قانونى." شهادة أحد اللاجئين المسجلين فى القاهرة، أغسطس 2025.

رغم ذلك تبقى حقيقة أن المادة 32 من قانون 2024/164 تفترض أن تمنع معاقبة اللاجئين القادمين من مناطق خطر، حتى لو دخلوا بطريقة غير شرعية، لكن التطبيق الأمنى يتجاهل هذه المادة، مما يعد انتهاكا مباشرا لمبدأ عدم الإعادة القسرية الوارد فى الاتفاقيات الدولية، كما أن هذا النهج يشكل خطرا حقيقيا على الحق فى الحياة والأمان الشخصى.

الحاجة لإصلاحات عاجلة

فى ظل هذا الواقع، تصبح حماية اللاجئين السودانيين فى مصر مسألة أمن إنسانى وأخلاقى ملحة، وتتطلب تفعيل قانون اللجوء ولائحته التنفيذية بشكل عاجل فيما يخص المواد التى تضمن الحماية ضد الاحتجاز والترحيل برغم التحفظات على القانون، ووقف الترحيل القسري فورا ومحاسبة المسؤولين عنه، وضمان عدم استهداف اللاجئين بسبب دخول غير نظامى، وفتح تحقيقات مستقلة فى حالات الاستغلال والانتهاك وتوفير دعم نفسى وقانونى للناجيات من العنف، وإدماج المجتمعات اللاجئة فى خطط الحماية العامة.

لابد أيضا من فتح قنوات تظلم فعالة أمام اللاجئين المحتجزين، وإنشاء مراكز حماية متخصصة للنساء الناجيات من العنف الجنسى، والتوقف الفوري عن إجبار اللاجئين على توقيع أوراق عودة طوعية تحت الضغط، إدراج التدريب ضد التمييز والعنصرية لأفراد الشرطة والسلطات المحلية، بالإضافة إلى مراجعة فورية لسياسات التأشيرات على الحدود بما يضمن طرق لجوء آمنة وإنسانية.
الإلتزام بمبدأ "الاعتراف الفعال بحق اللجوء"، حيث لا يكفى التوقيع على الاتفاقيات، بل يجب أن تترجم إلى سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ مع وجود آليات رقابة ومساءلة.

نتائج نفسية مروعة

هؤلاء ليسوا فقط ناجون من اغتصاب، بل هم ضحايا صراع أكبر منهم – صراع مزق بلدا، وألقى بأثقل أعبائه على الأضعف: الأطفال والنساء.

التأثيرات النفسية والاجتماعية للانتهاكات الجنسية على الضحايا

الآثار النفسية: إن الانتهاكات الجنسية ليست فقط اعتداء جسديا على الضحية، بل لها آثار نفسية دائمة تشمل الاكتئاب، القلق، الصدمة النفسية، الاضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، وفقدان الثقة فى المجتمع والنظام القانونى. الضحايا غالبًا ما يعانون من مشاعر الذنب والعزلة.

الآثار الاجتماعية: يتسبب العنف الجنسى فى تهدم العلاقات الأسرية وتفكيك المجتمعات المحلية، فى بعض الثقافات يعتبر اغتصاب النساء بمثابة وصمة عار، ما يجعل الضحايا يواجهون التهميش الاجتماعى والإقصاء، فبالإضافة إلى الصدمة النفسية، قد تجبر النساء على العيش فى عزلة أو يستبعدن من المشاركة فى الحياة المجتمعية.

التأثيرات الاقتصادية: العنف الجنسى يمكن أن يؤدي إلى آثار اقتصادية بالغة، حيث تصبح النساء اللواتى تعرضن للاعتداء غير قادرات على العمل أو المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية، كما يعانين من العبء المالى فى تكاليف العلاج والرعاية الصحية.

الانتهاك الجنسى وآثاره النفسية: فهم علمى مبسط لأثره العميق

الانتهاك الجنسى ليس مجرد حادث عابر، بل جرح نفسى عميق يترك أثره لسنوات طويلة، ويؤثر على نظرة الإنسان لنفسه، وعلاقته بجسده وبالآخرين. هذا التأثير لا يحدث بشكل عشوائى، بل يمكن فهمه من خلال نظريات علمية وتجارب علاجية مع ناجين وناجيات.

واستنادا إلى رأي المختصون النفسيون الذين تم استشارتهم حول كيف يؤثر الانتهاك الجنسى على النفس فإن هذه الآثار بتوضيح مبسط لغير المختصين تتضمن:

الصدمة النفسية: حين يتعرض الإنسان لانتهاك جنسى، يستجيب جسده ونفسه كما لو أنه فى خطر مستمر، حتى بعد انتهاء الحدث يشعر الشخص بالقلق والخوف الدائم، وتصيبه ذكريات مفاجئة ومؤلمة للحدث (فلاش باك)، وأحيانا يفقد أجزاء من ذاكرته، وقد يشعر كأنه "منفصل عن نفسه أو جسده"، وكأن ما يحدث حوله لا يخصه.

فقدان الشعور بالأمان: بسبب الانتهاك، يفقد الضحية ثقته بالناس، ويواجه صعوبة فى بناء علاقات صحية، قد يتجنب القرب العاطفى، أو يصبح متعلقا بشكل مفرط بالآخرين.

البحث عن معنى: بعض الأشخاص رغم الألم، يستطيعون أن يعيدوا تفسير ما حدث بشكل يساعدهم على التعافى، كأن يقول أحدهم: "اللى حصل مش ذنبى" أو "أنا أقوى من قبل"، هذا التفكير الإيجابى يساعد كثيرا فى رحلة الشفاء.

أعراض نفسية شائعة لدى الناجين

اضطراب ما بعد الصدمة المعقد: يحدث خاصة إذا كان الانتهاك مستمرا أو حدث فى الطفولة، ويتمثل فى كوابيس، نوبات هلع، وشعور بعدم الأمان، فقدان الإحساس بالذات، أو شعور غريب كأن الشخص لا يعيش حياته فعلا، وفى بعض الحالات تكون هناك أفكار انتحارية أو رغبة فى الاختفاء.

الانفصال عن الواقع: بعض الضحايا، خصوصًا الأطفال، يتعاملون مع الحدث بالانفصال النفسى كأنهم "هربوا بعقلهم"، قد يضحكون أو يتكلمون ببرود عن شىء مؤلم، ويشعرون أنهم كانوا يراقبون ما حصل من بعيد.

تشوش فى الهوية الجنسية (خصوصا عند الذكور): بسبب الانتهاك، قد يشعر الشاب بالارتباك تجاه ميوله، أو يخجل من نفسه، ويظن أن ما حصل قد غيره من الداخل.

الخجل والذنب: الكثير من الضحايا يلومون أنفسهم، خاصة إذا كان المعتدي شخصا مقربا، أو إذا استخدم التهديد أو التلاعب: قد يعبر الضحايا عما يشعرون به كالتالى: "أنا اللى غلطانة"، "كان لازم أتكلم"، "ضحكت وقتها"، هذا الشعور يعقد عملية الشفاء، لأن الشخص يشعر أنه شارك فى ما حدث.

طرق غير صحية للهروب من الألم

بدلا من مواجهة الألم، قد يلجأ البعض إلى سلوكيات مؤذية مثل: تعاطى مخدرات أو كحول، علاقات جنسية غير آمنة، أو تجنب العلاقات العاطفية تماما خوفا من التقرب، لكن يؤكد المختصون النفسيون أنه وبرغم أن الانتهاك الجنسى جرح عميق، لكنه ليس نهاية الحكاية، وأن هناك طرق للعلاج، وهناك أمل دائم فى التعافى، كما يؤكدون أن الفهم الصحيح للأثر النفسى هو أول خطوة نحو الشفاء، سواء للضحية أو لمن حولها.

غياب العدالة والمحاسبة: آثار على الضحايا

عدم المحاسبة يزيد من دائرة العنف: فغياب العدالة فى حالات الانتهاكات الجنسية يؤدي إلى تفشى ظاهرة الإفلات من العقاب، وعندما لا يتم محاكمة الجناة أو محاسبتهم فإن ذلك يشجع على استمرار الانتهاكات فى المستقبل، وفى كثير من الحالات يكون هناك تعتيم إعلامى أو تواطؤ من قبل الأطراف المتورطة.

غياب الثقة فى النظام القضائى: عندما لا يتم التحقيق فى الانتهاكات الجنائية أو محاكمة الجناة، فإن ذلك يفقد الضحايا الثقة فى النظام القضائى، فى كثير من البلدان التى تشهد نزاعات لا يتخذ أي إجراء قانونى فعال لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ما يزيد من الصعوبات التى يواجهها الضحايا فى الحصول على العدالة.

تدمير الأمل فى التغيير: فشل المجتمع الدولى فى محاسبة مرتكبى الانتهاكات يخلق بيئة تشجع على الاستمرار فى ارتكاب الجرائم، حيث لا يلاحظ الجناة أي عواقب على أفعالهم، وبالتالى، فإن غياب العدالة يؤدي إلى استمرار دوامة العنف ويبدد أمل الضحايا فى الحصول على تعويض أو تجنب الانتهاك فى المستقبل.

القسم الثالث: تحليل جوانب حقوق الإنسان والقوانين الدولية المتعلقة بالانتهاكات الجنسية

الغرض من هذا القسم: العدالة كضرورة إنسانية وقانونية

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الجوانب القانونية والحقوقية المتعلقة بالانتهاكات الجنسية، بما فى ذلك المقتضيات ذات الصلة فى القانون الدولى الإنسانى، وكذلك دراسة السوابق القضائية التى تم فيها تقديم مرتكبى الجرائم الجنسية للعدالة، لا سيما فى سياق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. بعد عرض تفاصيل الجريمة وآثارها العميقة على الضحية، وتوضيح الاحتياجات الملحة للضحايا من دعم نفسى وقانونى واجتماعى، يبرز تساؤل جوهري: ما الذي قد يعيد شيئا من الإحساس بالعدالة إلى الضحايا؟ وهل يفلت الجناة من العقاب؟

يناقش هذا الفصل قيمة العدالة فى مثل هذه القضايا، من ثلاث زوايا مترابطة:

أولا، من منظور جبر الضرر الواقع على الضحايا وإنصافهم.

ثانيا، من زاوية تحقيق الردع الدولى، من خلال ملاحقة الجناة ومعاقبتهم بما يشكل رسالة واضحة بعدم الإفلات من العقاب.

وأخيرا، من حيث تحقيق العدالة كقيمة إنسانية مجردة، تستلزم الوقوف مع الضحايا، وتأكيد التزام المجتمع الدولى بمبادئ المحاسبة وعدم التسامح مع الجرائم الفظيعة.

القوانين والنصوص الدولية

الانتهاكات الجنسية فى النزاعات المسلحة تمثل خرقا خطيرا لحقوق الإنسان والقوانين الدولية، وقد تم تناولها بشكل خاص فى عدد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات جنيف والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى إعلانات الأمم المتحدة والبروتوكولات الخاصة بحماية النساء والفتيات، لكن رغم هذه القوانين، فإن غياب العدالة والمحاسبة يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنسانى للضحايا،

اتفاقيات جنيف والقانون الدولى الإنسانى

اتفاقيات جنيف الأربعة: (1949) اتفاقيات جنيف تشكل الأساس القانونى لحماية المدنيين فى النزاعات المسلحة. تنص الاتفاقية الرابعة (والتى تختص بحماية المدنيين فى الحروب) على ضرورة حماية النساء من جميع أنواع العنف، بما فى ذلك العنف الجنسى، بحسب المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة، يجب أن تُحترم كرامة النساء، ويُحظر تعرضهن للتعذيب أو المعاملة القاسية، بما فى ذلك العنف الجنسى.

البروتوكولات الإضافية (1977): إضافة إلى اتفاقيات جنيف، تركز البروتوكولات الإضافية الأولى والثانية على حماية المدنيين فى النزاعات المسلحة، بما فى ذلك النساء والأطفال. تحديدا، البروتوكول الأول يُنص على وجوب حماية النساء من الاستغلال الجنسى والاغتصاب فى مناطق النزاع.

مراقبة تنفيذ القوانين: على الرغم من وجود هذه القوانين، فإن التنفيذ الفعلى يتفاوت بشكل كبير، مع غياب آليات قوية للمراقبة أو حتى مساءلة الأطراف المتورطة فى انتهاكات حقوق الإنسان.
المحكمة الجنائية الدولية (ICC)

جرائم الحرب والانتهاكات الجنسية: المحكمة الجنائية الدولية تأسست بموجب النظام الأساسى لروما (1998) لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وقد تم تضمين الاغتصاب والاسترقاق الجنسى فى الجرائم التى يمكن محاكمة الأفراد بشأنها.

المادة 7 من النظام الأساسى تحدد "الجرائم ضد الإنسانية" وتشمل الاغتصاب كأحد أشكال العنف الجنسى الذي يمكن أن يُعتبر جريمة ضد الإنسانية إذا تم ارتكابه كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجى ضد المدنيين.

جرائم الحرب الجنسية: تعد الانتهاكات الجنسية خلال النزاعات المسلحة مثل الاغتصاب الجماعى والتعذيب الجنسى من أبرز الجرائم التى يُحاسب عليها الأفراد فى محكمة الجنايات الدولية. وقد أدين عدد من القادة العسكريين والسياسيين فى محكمة الجنايات الدولية بسبب الانتهاكات الجنسية التى ارتكبها جنودهم أو أفراد قواتهم المسلحة.

إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء (1993)

التعريف بالانتهاكات الجنسية: فى هذا الإعلان، تعرف الأمم المتحدة العنف الجنسى كجزء من العنف ضد النساء، ويؤكد الإعلان أن العنف الجنسى هو انتهاك لحقوق الإنسان ويجب أن يعاقب عليه، كما يضع إطارًا قانونيا دوليا للقضاء على العنف الجنسى فى النزاعات المسلحة، داعيا الدول إلى احترام وحماية حقوق النساء فى هذا السياق.

العدالة المؤجلة .. سبل جبر الضرر أمام فظائع العنف الجنسي

العدالة الجنائية: تحديات وآليات محاسبة مرتكبى الانتهاكات الجنسية فى النزاعات المسلحة

فى سياقات النزاعات المسلحة، تصبح الانتهاكات الجنسية سلاحا فعالا بيد الجناة لإذلال المجتمعات وتدمير التماسك الاجتماعى، خصوصا عندما ترتكب بشكل ممنهج وواسع النطاق. ومع ذلك، فإن تحقيق العدالة الجنائية فى هذه القضايا لا يزال يواجه تحديات جسيمة، رغم الجهود الدولية المتزايدة لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، والسؤال المحوري هو ماذا يمنع الضحايا من أن يحصلوا على محاكمات عادلة؟

التحديات التى تواجه العدالة الجنائية فى قضايا العنف الجنسى

وصمة العار والخوف من الانتقام: حيث يظل عدد كبير من الضحايا صامتين بسبب الشعور بالخجل، أو الخوف من الوصمة الاجتماعية، أو تهديدات بالانتقام.

غياب الأدلة المادية: إن الانتهاكات الجنسية تُرتكب فى ظروف يصعب فيها توثيق الجريمة طبياً أو قانونياً، وغالباً ما تُفقد الأدلة بسبب تأخر البلاغات أو انعدام خدمات الدعم.

ضعف الأنظمة القضائية المحلية: فى العديد من الدول الخارجة من النزاع، تكون المؤسسات القضائية ضعيفة، فاسدة، أو متورطة فى الانتهاكات نفسها.

العفو السياسى أو التسويات الجزئية: كثير من عمليات السلام تتضمن بنوداً للعفو، أو تتجاهل العنف الجنسى، مما يؤدي إلى إفلات منهجى من العقاب.

هل يمكن للضحايا الحصول على محاكمات عادلة؟

ذلك مرهون بتوفر مجموعة من الشروط، أهمها ضمان استقلال القضاء، وتدريب القضاة على حساسية قضايا العنف الجنسى، أيضا توفير الدعم القانونى والنفسى للضحايا، بما يضمن قدرتهم على الإدلاء بشهاداتهم دون خوف، وإتاحة الفرصة للمحاكم الدولية للتدخل عندما تكون الأنظمة الوطنية غير قادرة أو غير راغبة، مثال مهم على ذلك هو محكمة رواندا الجنائية الدولية (ICTR) التى كانت أول هيئة قضائية دولية تصنف الاغتصاب كسلاح إبادة جماعية.

الآليات الممكنة لتحقيق العدالة فى الانتهاكات الجنسية أثناء النزاعات

المحاكم الجنائية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية (ICC) التى تختص بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بما فى ذلك العنف الجنسى.

المحاكم المختلطة أو الهجينة وتضم قضاة وموظفين دوليين ومحليين، كما فى سيراليون وكمبوديا، هذه الصيغة تعزز الثقة، وتضمن تطبيق المعايير الدولية فى بيئة محلية.

الاختصاص القضائى العالمى: تتيح بعض الدول، مثل ألمانيا وإسبانيا، محاكمة مرتكبى الجرائم الجسيمة بغض النظر عن جنسية الجناة أو مكان ارتكاب الجريمة، تم استخدام هذا الاختصاص لمحاسبة متورطين فى جرائم سوريا، وبعضهم ارتكب انتهاكات جنسية.

آليات حماية الضحايا والشهود، مثل الإدلاء بالشهادة عن بُعد، استخدام أسماء مستعارة، جلسات مغلقة، وتوفير دعم نفسى دائم.

تشريعات وطنية منسجمة مع القانون الدولى، الدول مدعوة لتعديل قوانينها بما يسمح بمحاكمة جرائم العنف الجنسى كجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، لا كجرائم فردية فقط.

نماذج دولية بارزة

البوسنة والهرسك: أنشئت دوائر خاصة ضمن المحاكم الوطنية لمحاكمة مرتكبى الاغتصاب خلال حرب التسعينات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: أجريت محاكمات ميدانية للجنود الذين ارتكبوا عنفًا جنسيًا ضد المدنيين، وإن كانت التجارب متفاوتة فى الجودة والعدالة.

أوكرانيا (منذ 2022):بدأت منظمات دولية بجمع الأدلة حول العنف الجنسى كجزء من جرائم الحرب المرتكبة أثناء الغزو الروسى.

نماذج بارزة لمحاكمات دولية تتعلق بالاعتداء الجنسى والاغتصاب أثناء الحروب، والتى لا تسقط بالتقادم وفق القانون الدولى، وكيف تمت المحاكمة والأحكام الصادرة:

المحكمة الجنائية الدولية (ICC) - قضية دومينيك أونغوين (أوغندا)

التهم: القتل، الاغتصاب، الاستعباد الجنسى، تجنيد الأطفال، وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.
الحكم: فى 2022 صدر حكم بالسجن لمدة 25 عاما ضد أونغوين، الذي كان قائدا فى جيش الرب للمقاومة.

التعويضات: فى عام 2024 أصدرت المحكمة تعويضات بقيمة 56 مليون دولار أمريكى لأكثر من 50,000 ضحية، تشمل الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب .(theguardian.com apnews.com)
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) - قضية دراجولجوب كوناراك وآخرين (البوسنة)

التهم: الاغتصاب، التعذيب، الاستعباد الجنسى.

الحكم: فى عام 2001 حكم على دراجولجوب كوناراك بالسجن لمدة 28 عامًا، وعلى رادومير كوفاتش بالسجن لمدة 20 عاما، وعلى زوران فوكوفيتش بالسجن لمدة 12 عامًا.

الأهمية: هذه القضية أول محاكمة دولية تتعلق بالاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية مما شكل سابقة قانونية هامة.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) - قضية بولين نيراماسوهكو وآخرين (رواندا)

التهم: التحريض على الاغتصاب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية.

الحكم: فى عام 2011 حكم على بولين نيراماسوهكو بالسجن المؤبد، وهى أول امرأة تُدان بالتحريض على الاغتصاب كجريمة إبادة جماعية.

الأهمية: أكدت المحكمة أن الاغتصاب يمكن أن يكون جزءًا من خطة إبادة جماعية، مما عزز من حماية النساء فى النزاعات المسلحة .

المحكمة الخاصة لسيراليون (SCSL) - قضية تشارلز تيلور (ليبيريا)

التهم: الاغتصاب، الاستعباد الجنسى، تجنيد الأطفال، وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
الحكم: فى عام 2012، حكم على تشارلز تيلور بالسجن لمدة 50 عامًا، ليكون أول رئيس دولة يُدان من قبل محكمة دولية .(en.wikipedia.org)

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) - قضية جان بول أكاييسو (رواندا)

التهم: الاغتصاب كجزء من الإبادة الجماعية.

الحكم: فى عام 1998 حكم على جان بول أكاييسو بالسجن المؤبد.

الأهمية: كانت هذه القضية أول محاكمة دولية تُدين الاغتصاب كجريمة إبادة جماعية، مما شكل سابقة قانونية هامة .(en.wikipedia.org)

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) – قضية دوشكو تاديتش (البوسنة)

التهم: المعاملة القاسية، الأفعال اللاإنسانية.

الحكم: فى عام 2000 حكم على دوشكو تاديتش بالسجن لمدة 20 عامًا.

الأهمية: كانت هذه القضية أول محاكمة دولية تتعلق بالاغتصاب كجريمة حرب، مما شكل سابقة قانونية هامة .(icty.org)

العدالة والمصالحة: العدالة الانتقالية وتطلعات ضحايا الانتهاكات الجنسية

فى سياقات النزاعات المسلحة أو الأنظمة القمعية، تشكل العدالة الانتقالية إطارا مهما لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لذلك هى ليست مجرد محاكمة للجناة، بل هى منظومة شاملة تشمل الاعتراف بالحقيقة، جبر الضرر، إصلاح المؤسسات، وضمانات عدم التكرار. وتلعب المنظمات الدولية، مثل هيومن رايتس ووتش والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، دورا محوريا فى دعم هذه العملية، وتقديم توصيات تستند إلى تجارب الضحايا ومطالبهم.

تطلعات الضحايا: ما الذي يريده من تعرضوا لانتهاكات جنسية؟

تظهر التقارير الميدانية أن احتياجات الضحايا متنوعة ومعقدة، وتشمل عادة:

الاعتراف بالمعاناة:كثير من الضحايا يطالبون أولاً بـ الاعتراف الرسمى بما حدث لهم، سواء من الدولة، أو المجتمع، أو المؤسسات التى تغاضت عن معاناتهم، هذا الاعتراف يعد خطوة أساسية للكرامة والشفاء النفسى، وقد يكون أهم من العقوبات أو التعويضات المالية.

العدالة والمساءلة: يصر العديد من الضحايا على أهمية محاسبة الجناة ليس فقط كنوع من العقاب، بل كرسالة رمزية تضمن أن ما حدث لن يعاد، لذلك فالعدالة الجنائية رغم صعوبتها فى بعض السياقات، تعد مطلبا مركزيا، لا سيما فى حالات الانتهاكات الواسعة النطاق كالتى تجري فى السودان.

التعويضات المادية والمعنوية: لا يرى الضحايا التعويضات المادية كـ"بديل" للعدالة، بل كجزء من جبر الضرر، تشمل هذه التعويضات العلاج النفسى، إعادة التأهيل، التعليم، والسكن الآمن، وفى بعض الحالات، تفضل الضحايا التعويضات الجماعية على الدعم الفردي.

الحماية وضمانات عدم التكرار: تطالب الضحايا بضمانات تَحول دون تكرار الانتهاكات، من خلال إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وإدماج قضايا العنف الجنسى فى المناهج التعليمية والحملات الوطنية يُعد خطوة نحو التغيير المجتمعى.

توصيات المنظمات الدولية

توصلت منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى عدة توصيات بعد العمل مع ضحايا الانتهاكات الجنسية فى عدة دول، مثل رواندا، البوسنة، كولومبيا، والكونغو الديمقراطية، ومن أبرزها:

الاستماع إلى صوت الضحايا وتحديد أولوياتهم قبل تصميم أي برنامج للعدالة الانتقالية.
توفير آليات مرنة لجبر الضرر تراعى احتياجات النساء والناجين من المجتمعات الهشة.
عدم تهميش العدالة الجنائية، حتى فى حال وجود تسويات سياسية.
تمكين الضحايا من المشاركة فى عمليات المصالحة الوطنية، وليس فقط اعتبارهم متلقّين للقرارات.

العدالة ليست مستحيلة لكنها تتطلب إرادة

رغم الصعوبات الكبيرة، يمكن تحقيق العدالة فى قضايا العنف الجنسى أثناء النزاعات، بشرط توافر إرادة سياسية حقيقية ودعم دولى مستدام وتمكين مجتمعى للضحايا، إن المحاكمات العادلة لا تعنى فقط سجن الجناة، بل تمثل أيضا خطوة حاسمة نحو رد الاعتبار للضحايا، ومنع تكرار الجرائم، وإرساء دعائم السلام

التـوصيـــــات

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولى

-الضغط من أجل إنهاء الصراع المسلح فى السودان، عبر الوساطات السياسية الفعالة والدفع نحو وقف دائم لإطلاق النار.
-فرض عقوبات واضحة وفعالة على المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، ووقف أي مساعدات أو دعم مباشر أو غير مباشر يصل إلى أطراف النزاع المتورطة فى انتهاك حقوق الإنسان.
-ملاحقة مرتكبى الجرائم الجنسية وجرائم الحرب، باعتبارها جرائم لا تسقط بالتقادم، والعمل على تقديمهم للعدالة عبر آليات دولية ووطنية.
-دعم المنظمات التى تقدم المساعدة والرعاية لضحايا العنف الجنسى، خاصة المنظمات العاملة على الأرض فى مناطق النزاع واللجوء
-تمويل برامج الدعم النفسى والاجتماعى والاقتصادي للاجئين، خاصة الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء والأطفال
-المتابعة المستمرة ونشر التقارير الموثقة لشهادات الضحايا، للمساهمة فى الضغط السياسى والإعلامى الدولى من أجل مساءلة الجناة
-حماية اللاجئين من الترحيل القسري، وضمان التزام الدول المضيفة بعدم إعادة اللاجئين إلى مناطق الخطر، تماشيا مع مبادئ القانون الدولى

توصيات موجهة إلى الحكومة المصرية

-تسهيل إجراءات الإقامة والحماية القانونية للاجئين، ومنع الترحيل القسري أو احتجازهم بسبب وضعهم القانونى
-إصلاح النظام القضائى فيما يخص قضايا العنف الجنسى والتمييز ضد اللاجئين، وضمان حق الضحايا فى الإبلاغ والمساءلة دون خوف من العقاب أو الترحيل
-توفير الدعم النفسى والطبى المجانى للضحايا، بالتعاون مع منظمات محلية ودولية متخصصة
-تحسين أداء أقسام الشرطة فى التعامل مع ضحايا العنف الجنسى، من خلال:
-سرعة الإحالة للطب الشرعى فى التوقيت المناسب
-وجود عناصر نسائية مدربة فى المراكز الأمنية للتعامل مع حالات النساء الضحايا والمعنفات
-مراقبة معايير حقوق الإنسان داخل مقرات الشرطة
-محاسبة المسؤولين عن أي إساءات أو عنصرية
-الالتزام بدور الشرطة فى تلقى البلاغات دون إصدار أحكام مسبقة، وتحويلها للنيابة مع المستندات الطبية والتحقيقات بسرعة
-لم شمل الأسر للاجئة
-الوقوف ضد حملات طرد اللاجئين من مصر
-توسيع فرص الوصول للتعليم والرعاية الصحية للاجئين، خاصة الأطفال، ومنع التمييز فى تقديم الخدمات.

توصيات موجهة إلى منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية

-رصد وتوثيق انتهاكات العنف الجنسي بحق اللاجئين ونشرها بوسائل مهنية وآمنة، مع احترام خصوصية الضحايا
-توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للضحايا، بما يشمل جلسات العلاج، الإرشاد الأسري، والدعم في متابعة القضايا القانونية
-تأمين ملاجئ وسكن آمن للنساء والفتيات المعرضات للخطر
-تنفيذ برامج توعية مجتمعية حول العنف الجنسي، الحقوق، والحماية، تستهدف كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة
-الضغط على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقيام بدورها القانوني في الحماية والمساعدة، وتوثيق أي تقاعس أو تقصير

توصيات موجهة إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

-تحسين آليات التسجيل والاستجابة للاجئين السودانيين بشكل فعال وسريع، وضمان أن يكون
-التسجيل وسيلة حقيقية للحماية وليس إجراء شكليا
-توفير دعم نفسي، قانوني، ومالي مباشر للفئات الأكثر ضعفا
-تعزيز وجودها الميداني والتفاعل المباشر مع اللاجئين، والاستماع إلى شكاواهم ومخاوفهم
-التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات متكاملة، وضمان الشفافية في توزيع الموارد

توصيات إلى الضحايا

-الإبلاغ عن الانتهاكات في أسرع وقت ممكن، لضمان فرص أكبر في إثبات الوقائع وتلقي العلاج والدعم
-طلب المساعدة النفسية والقانونية دون تردد، من الجهات الموثوقة
-كسر حاجز الصمت والعمل على توثيق التجربة متى ما كانوا مستعدين لذلك، لإسماع صوتهم والمطالبة بحقوقهم
-الانضمام لمجموعات دعم أو شبكات تضامن مجتمعية تساعد على تخفيف العزلة وتبادل المساندة

المراجـــــــــــــــع

المواثيق والقوانين الدولية التي تحظر الانتهاكات الجنسية أثناء الحروب
حماية المرأة في حالة النزاع: اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها الإضافيان
حماية المرأة في أوقات السلام أو أوقات التوتر
/https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/ns
القاموس العملي للقانون الإنساني - أطباء بلا حدود

العنف الجنسي في النزاعات المسلحة
حظر العنف الجنسي بموجب القانون الدولي الإنساني
حظر العنف الجنسي بموجب قانون حقوق الإنسان
العنف الجنسي كجريمة دولية
الحاجة إلى تحسين تنفيذ الأحكام والملاحقة القضائية
https://international-review.icrc.org/sites/default/-files/12825_-sexual_violence_in_armed_conflicts-_opt_05.pdf
المجلة الدولية للصليب الأحمر (2014) 96 (894)،503-538

السودان: الاستخدام المروع والمستشري للعنف الجنسي على أيدي قوات الدعم السريع يحطّم حياة نساء كثيرات
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/04/sudan-rap-/id-support-forces-horrific-and-widespread-use-of-sexual-violence-leaves-lives-in-tatters
تقرير منظمة العفو الدولية الصادر فى 10 إبريل 2025

في تقرير جديد مفصّل لبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان: توثيق لنطاق واسع من العنف الجنسي وانتهاكات أخرى لحقوق الانسان
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/10/su-dan-un-fact-finding-mission-documents-large-scale-sexual-violence-and
موقع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى 29 أكتوبر 2024

من ينقذ النساء السودانيات مما يتعرضن له من عنف جنسي في الحرب؟
https://www.bbc.com/arabic/articles/cxe2z3l7v84o
تقرير BBC فى 30 يوليو 2024

تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان الأول المقدم إلى لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2024
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbod-ies/hrcouncil/sessions-regular/session57/A-HRC-57-CRP-6-en.pdf

تقرير "هيومن رايتس": نساء وفتيات السودان يتعرضن لاغتصاب جماعي وعنف جنسي واسع النطاق من طرفي الحرب
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/07/29/sudan-widespread-sexual-violence-report
تقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"

Sudan: Widespread Sexual Violence in the Capital
https://www.hrw.org/news/2024/07/29/sudan-widespread-sexual-violence-capital
تقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" فى 28 يوليو 2024

"Khartoum is not Safe for Women!"
https://www.hrw.org/report/2024/07/28/khartoum-not-safe-women/sexual-violence-against-women-and-girls-sudans-capital
تقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" فى 28 يوليو 2024

بعض المراجع والمصادر حول الانتهاكات الجنسية في الحرب السودانية الحالية. هذه المصادر تتضمن تقارير من منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، وكذلك مقاطع من وسائل الإعلام المعترف بها.

تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)
التقرير: "Sudan: Abuses Mount as War Escalates"
التاريخ: 2023
يعرض التقرير تفاصيل الانتهاكات التي ارتكبها كلا الطرفين في النزاع السوداني، بما في ذلك الاعتداءات الجنسية. يتضمن التقرير شهادات من الناجين من العنف.
https://www.hrw.org/news/2023/06/20/sudan-abuses-mount-war-escalates

منظمة العفو الدولية (Amnesty International)
التقرير: "Sudan: Attacks on civilians amount to war crimes"
التاريخ: 2023
يركز التقرير على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع.
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/07/sudan-attacks-on-civilians-amount-to-war-crimes/

تقارير الأمم المتحدة
التقرير: "UN Report on Sexual Violence in Conflict"
يحتوي التقرير على بيانات وحقائق حول الانتهاكات الجنسية التي تحدث في سياق النزاعات المسلحة، بما في ذلك السودان.
يتضمن تقرير الأمم المتحدة شهادات تفصيلية حول الانتهاكات الجنسية في السودان.
https://www.un.org/en/sexual-violence-conflict

منظمة أطباء بلا حدود (Médecins Sans Frontières)
التقرير: "The Hidden Cost of Conflict: Sexual Violence in Sudan"
يشير التقرير إلى تأثير الصراع على الصحة النفسية والبدنية للنساء والفتيات، مع التركيز على الانتهاكات الجنسية وتقديم خدمات الدعم الطبي للضحايا.
https://www.msf.org/sexual-violence-sudan

التقارير الصحفية من وسائل الإعلام العالمية والمحلية
صحيفة نيويورك تايمز (The New York Times)
المقال "Sudan's War Is Causing Unthinkable Suffering"
التاريخ: 2023
تغطي المقالة تفاصيل مروعة حول الانتهاكات الجنسية التي تحدث في مناطق النزاع السودانية.
https://www.nytimes.com/2023/06/15/world/africa/sudan-war-crimes.html

صحيفة الجارديان (The Guardian)
المقال "Women in Sudan Facing Sexual Violence Amid War"
التاريخ: 2023
يتناول المقال ظروف النساء في ظل الصراع ويعرض تقارير حول حالات اغتصاب جماعي واختطاف.
https://www.theguardian.com/world/2023/jul/01/sudan-sexual-violence-crisis

منظمات محلية سودانية
منظمة "المرأة السودانية" (Sudanese Women Organization)
التقرير "Impact of War on Women and Children"
يقدم التقرير شهادات من نساء وفتيات تعرضن لانتهاكات جنسية في مناطق النزاع.

تقارير منظمات الإغاثة العالمية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
التقرير "Children and Women in Sudan: A War's Toll"
يتناول التقرير الآثار المدمرة للحرب على النساء والأطفال في السودان، مع التركيز على حالات الاعتداء الجنسي.
https://www.unicef.org/sudan

تقرير الأمم المتحدة: قوات الدعم السريع مسؤولة عن معظم جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي
أصدرت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان تقريرا في أكتوبر 2024، أكدت فيه أن قوات الدعم السريع مسؤولة عن ارتكاب أعمال عنف جنسي على نطاق واسع، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي، تم توثيق هذه الجرائم في ولايات الخرطوم الكبرى ودارفور والجزيرة، حيث استُهدفت النساء والفتيات على أسس عرقية وجنسانية
news.un.org+3ungeneva.org+3alhurra.com+3

تقرير اليونيسيف: أطفال بعمر السنة تعرضوا للاغتصاب
في مارس 2025، أفادت اليونيسف بأن رجالا مسلحين قاموا باغتصاب أطفال، بمن فيهم رضع لا تتجاوز أعمارهم عاما واحدا، في خضم الصراع في السودان، تم تسجيل 221 حالة اغتصاب للأطفال منذ بداية عام 2024، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام تمثل جزءا صغيرا فقط من الحالات الفعلية
unicef.org+1unicef.org+1

تقرير هيومن رايتس ووتش: الاغتصاب كسلاح حرب
في تقرير نشرته في ديسمبر 2024، وثقت هيومن رايتس ووتش أن قوات الدعم السريع ارتكبت أعمال اغتصاب واسعة النطاق، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، في ولاية جنوب كردفان، تراوحت أعمار الضحايا بين 7 و50 عاما، وتعرضت بعضهن للاستعباد الجنسي
alhurra.com+1dw.com+1dw.com

تقرير الجزيرة نت: الاغتصاب كسلاح في الحرب
في أغسطس 2023، نشرت الجزيرة نت تقريرا يشير إلى أن قوات الدعم السريع استخدمت الاغتصاب كسلاح حرب في السودان، تم توثيق حالات اغتصاب جماعي، بما في ذلك حالات تمت أمام أفراد من العائلة، مما يعكس استخدام العنف الجنسي كأداة للترهيب والقمع
news.un.org+2aljazeera.net+2hrw.org+2ungeneva.org+1hrw.org+1

تقرير الحرة: شهادات عن الاغتصاب الجماعي
في يونيو 2023، نشرت قناة الحرة تقريرًا يتضمن شهادات عن عمليات اغتصاب جماعي ارتكبتها ميليشيات مدعومة من فاغنر في السودان، تم توثيق حالات اغتصاب جماعي، بالإضافة إلى عمليات قتل وتدمير للبنية التحتية المدنية alhurra.com

اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 – حماية المدنيين

تنص المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة على وجوب حماية النساء من أي اعتداء على شرفهن، بما في ذلك الاغتصاب والإكراه على الدعارة وأي شكل من أشكال هتك العرض

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html

البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

في المادة 75، يحظر انتهاك الكرامة الشخصية، بما في ذلك المعاملة المهينة أو الحاطة من الكرامة، ويشمل ذلك الاغتصاب والإكراه على الدعارة وأي شكل من أشكال هتك العرض

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and

البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 – النزاعات المسلحة غير الدولية

في المادة 4، يحظر انتهاك الكرامة الشخصية، بما في ذلك المعاملة المهينة أو الحاطة من الكرامة، ويشمل ذلك الاغتصاب والإكراه على الدعارة وأي شكل من أشكال هتك العرض

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and-0

القانون الدولي الإنساني العرفي

اللجنة الدولية للصليب الأحمر توضح أن الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى تُعتبر انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، سواء في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية

https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/sexual-violence

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مكافحة العنف الجنسي

تعمل على منع العنف الجنسي ودعم الناجين منه، من خلال توفير الرعاية الصحية، والحماية، والمساعدة، ورفع الوعي، والوقاية

https://en.awnak.net/answer?question=9046

الحماية الدولية للنساء أثناء النزاعات المسلحة

تتناول هذه الدراسة الحماية القانونية للنساء من العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة، وتستعرض القوانين والآليات الدولية المتاحة لضمان هذه الحماية.

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-protection-women-and-children-emergency-and-armed#:~:text=%D9%84%D8%A7%20%D9%8A%D8%AC%D9%88%D8%B2%20%D8%AD%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84,%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%20%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%8C/https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/ns

إضاءات حول اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح

تستعرض المقالة أهمية اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وتسلط الضوء على الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة

https://www.maa-com.org/%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9/

المحكمة الجنائية الدولية(ICC) جرائم الحرب والانتهاكات الجنسية:

المحكمة الجنائية الدولية تأسست بموجب النظام الأساسي لروما (1998) لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وقد تم تضمين الاغتصاب والاسترقاق الجنسي في الجرائم التي يُمكن محاكمة الأفراد بشأنها

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء (1993)

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women

تقرير: سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر في ظل الأزمات العالمية

https://www.ec-rf.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF/%D8%A9-%D9%84%D8%B4%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84

البحث عن الدولار: أثر الأزمة الاقتصادية على اللاجئين والمهاجرين في مصر

https://www.ec-rf.net/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9/-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

المفوضية المصرية للحقوق والحريات تطلق حملتها "#مرحب_يازول" وذلك لدعم اللاجئين السودانيين الذين فروا من النزاعات المسلحة من السودان الى مصر

https://www.ec-rf.net/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%88%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d9%88%d8%a7%d9%84/%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b7%d9%84-9

أوقفوا الترحيل القسري للاجئ السودانى عثمان حسين يعقوب

https://www.ec-rf.net/%d8%a3%d9%88%d9%82%d9%81%d9%88%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d8%ad%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b3%d8%b1%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%a6/-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d9%86%d9%89

المفوضية المصرية تطلق حملة ضد خطابات الكراهية والتحريض ضد اللاجئين ونشر الشائعات التي تحملهم سوء الأوضاع في مصر، وتدين الترحيل البري للاجئ السوداني عثمان حسين

https://www.ec-rf.net/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%88%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b7%d9%84%d9%82-%d8%ad%d9%85%d9%84%d8%a9-%d8%b6%d8%af-%d8%ae%d8%b7%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a7/

المفوضية المصرية للحقوق والحريات تستنكر تجاهل الحكومة المصرية لمخاوف المختصين في قانون لجوء الأجانب وإقراره من البرلمان دون مناقشة مجتمعية

https://www.ec-rf.net/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%88%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d9%88%d8%a7%d9%84/%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b3%d8%aa-2

المفوضية المصرية تصدر تعليقها على مشروع قانون الهجرة واللجوء: مواد فضفاضة بالجملة وقيود على اللاجئين وحريتهم وحقوقهم
https://www.ec-rf.net/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%88%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b5%d8%af%d8%b1-%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%82%d9%87%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1-3/

المفوضية المصرية تطلق تقريرها "نحو تشريع متكامل خاص باللاجئين والمهاجرين في مصر"
https://www.ec-rf.net/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%88%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b7%d9%84%d9%82-%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1%d9%87%d8%a7-%d9%86%d8%ad%d9%88-%d8%aa%d8%b4%d8%b1/

تعريف باتفاقيات جنيف – البروتوكولات الإضافية – القانون الدولي الإنساني العرفي
https://www.youtube.com/watch?v=eajoCiU08uI&list=PLulvDtcD9wip73Q8P3TXgUOLXaiTnmNch

Trying individuals for genocide, war crimes, crimes against humanity, and aggression
https://www.icc-cpi.int/

الاغتصاب خلال حرب البوسنة
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%A8_%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84_%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B3%D9%86%D8%A9

العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

صحيفة لوموند - الاغتصاب في أوكرانيا: "غالبًا ما يقول المجرمون إنه لكي لا يكون للضحايا أطفال آخرون"
https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/15/rape-in-ukraine-criminals-often-say-it-s-so-the-victims-won-t-have-any-more-children_6674842_4.html